جمهورية مصر العربية
الهيئة العامة للرقابة المالية

تقرير الربع الثانى من عام 2025

القرية الذكية، مبنى ١٣٦، الجيزة، مصر الرقم البريدى : ١١٠
تليفون: ٣٥٣٤٥٣٥٠ ٢٠٢+ فاكس: ٣٥٣٧٠٠٣٦ ٢٠٢+
WWW.FRA.GOV.EG

ARAB REPUBLIC OF EGYPT
الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أبرز ملامح الأداء الرقابي والخدمي لمختلف إدارتها ويشمل التقرير ملخص عن نشاط سوق رأس المال والتأمين والتمويل العقارى والتأجير التمويلى والتخصيم والتمويل الاستهلاكي وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وسجل الضمانات المنقولة.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

إعداد/ الإدارة المركزية للبحوث والتطوير

القرية الذكية. مبنى 137 – الجيزة

رقم بريدي: 12577

تليفون: 35370040 +202

فاكس: 35370041 +202

للإطلاع على المزيد من التقارير الدورية يمكن زيارة الموقع الإلكترونى للهيئة:

www.fra.gov.eg

محتويات التقرير

أولًا: تطور نشاط سوق الأوراق المالية..... 4

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)..... 4

2. تطور النشاط في السوق الثانوي 5

ثانيًا : شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني..... 10

ثالثًا: تطور نشاط التمويل العقاري 13

رابعًا: التأجير التمويلي..... 18

خامسًا : نشاط التخصيم 20

سادسًا: التمويل الاستهلاكي..... 22

سابعًا: أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر..... 25

ثامنًا: سجل الضمانات المنقولة 38

تاسعًا: أخبار الهيئة..... 40

أولًا: تطور نشاط سوق الأوراق المالية

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)

جدول (1-1): بيان بموافقات الإصدارات الجديدة

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـــــــان	إبريل -يونيو 2025	إبريل -يونيو 2024	معدل التغير %
إجمالي قيمة إصدارات الأسهم (تأسيس + زيادة رأس المال + تعديل قيمة اسمية + وتخفيض رأس المال)	210,633	146,760	43.52%
إجمالي قيمة إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم	18,269	11,283	61.92%
إجمالي قيمة الإصدارات	228,902	158,043	44.84%

يتضح من الجدول السابق، ارتفاع إصدارات الأسهم (تأسيس وزيادة وتخفيض وتعديل رأس المال) بنسبة 43.52%، لتسجل حوالي 210.6 مليار جنيه في إبريل-يونيو 2025 مقارنة بنحو 146.8 مليار جنيه في نفس الفترة من العام السابق. ويرجع ذلك الإرتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع إصدارات أسهم زيادة رأس المال خلال الفترة من إبريل-يونيو 2025 لتسجل 171.5 مليار جنيه مقارنة بنحو 55.3 مليار جنيه في الفترة المناظرة من العام السابق.

وعلى الجانب الآخر ارتفعت إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم (سندات التوريق وسندات الشركات وصكوك) بنسبة 61.9%، لتسجل حوالي 18.3 مليار جنيه في الفترة إبريل-يونيو 2025 مقارنة بنحو 11.3 مليار جنيه في نفس الفترة من العام السابق، ويرجع ذلك الإرتفاع إلى إصدار سندات توريق بقيمة 12.2 مليار جنيه، إلى جانب إصدار سندات شركات بقيمة 6 مليار جنيه خلال الفترة من إبريل-يونيو 2025.

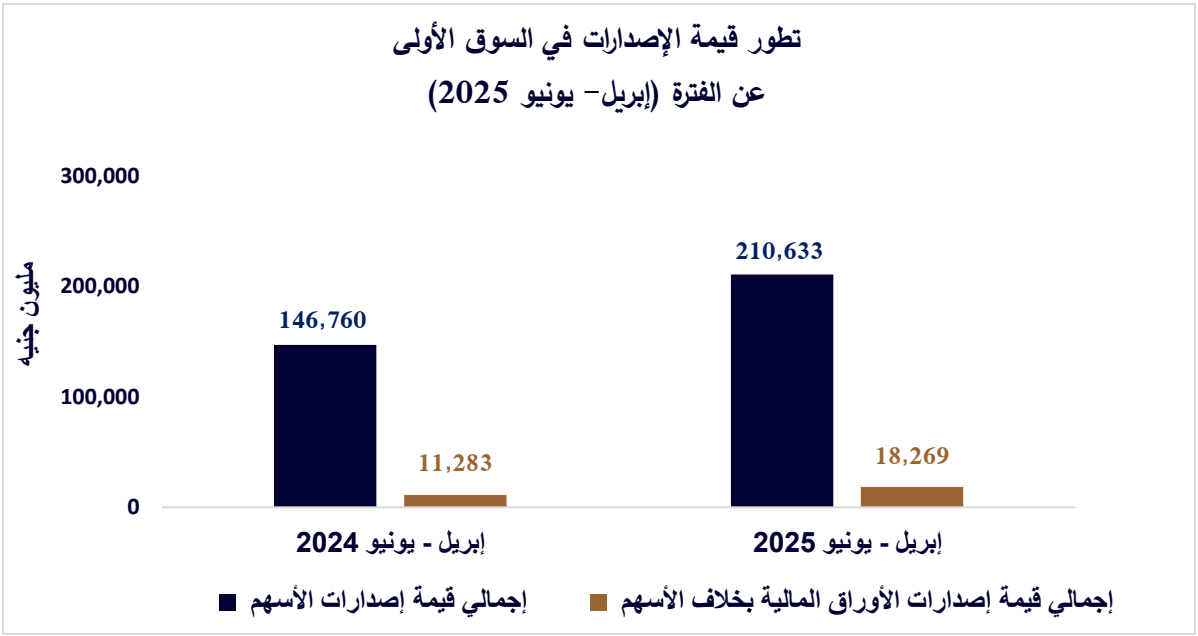

تطور النشاط في السوق الثانوي

يقاس نشاط السوق الثانوي بثلاثة متغيرات (المؤشرات، إجمالي التداول، رأس المال السوقي):

أ- المؤشرات

جدول (1-2): بيان بتطور مؤشرات السوق الثانوي

المؤشر	إغلاق يونيو 2025	إغلاق يونيو 2024	معدل التغير (%)
EGX30 (مقوم بالجنيه)	32,857.62	27,766.27	18.34%
EWI EGX70	9,967.14	6,194.17	60.91%
EWI EGX100	13,477.29	8,985.15	50.00%
مؤشر تميز	12,481.01	6,558.19	90.31%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الثاني عن عامي 2025&2024)

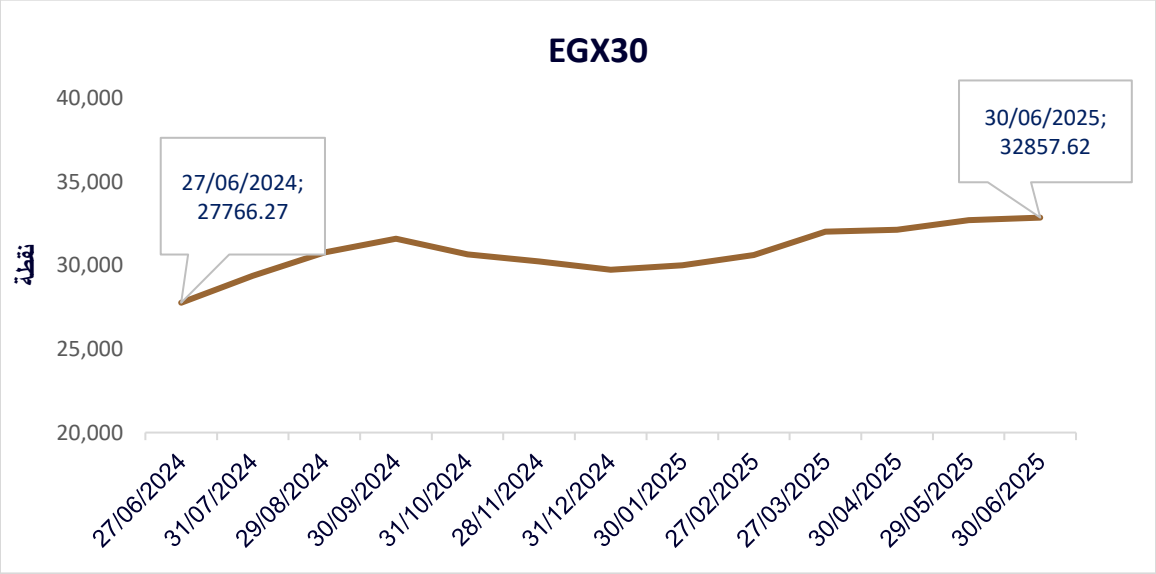

أداء تراكمي لبورصات المنطقة والعالم خلال الفترة (إبريل-يونيو 2025):

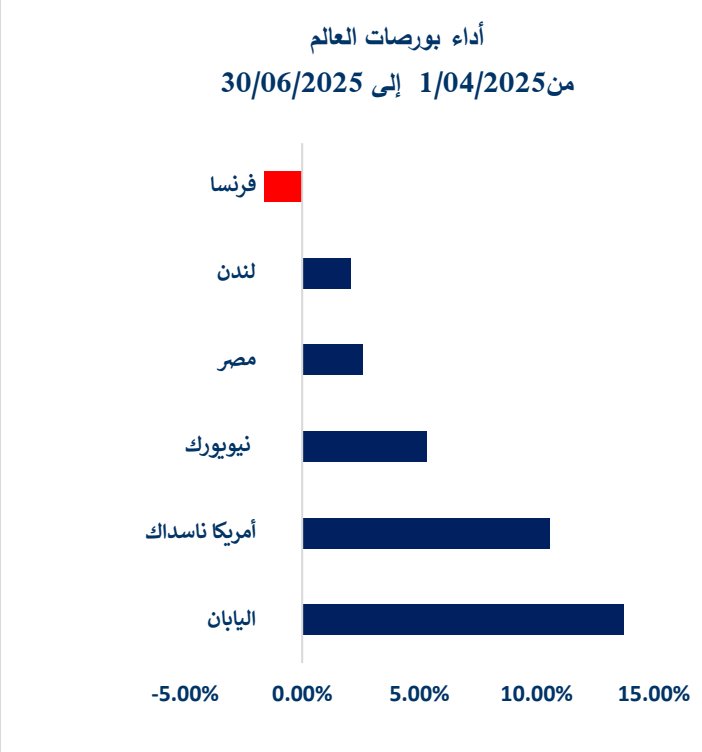

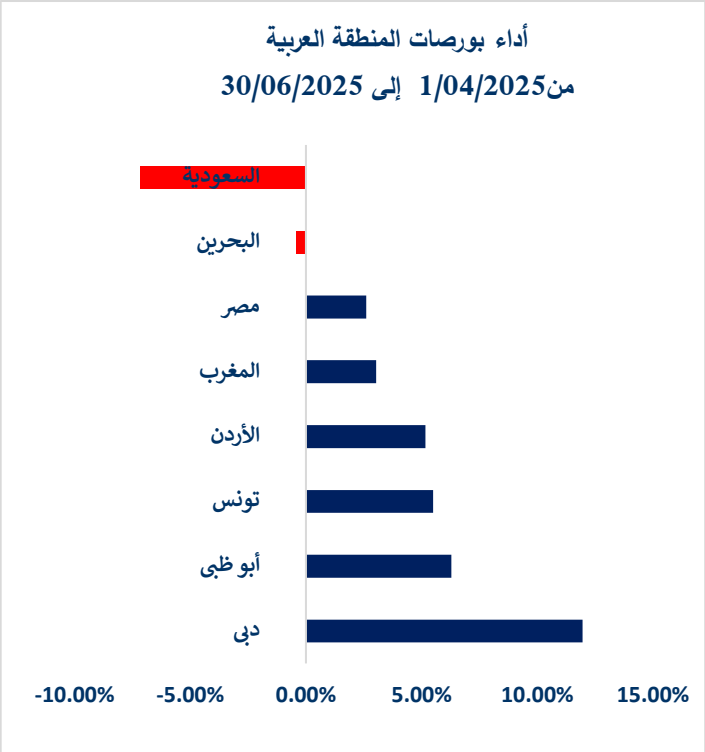

السوق	المؤشر
الأردن	Amman SE General (AMGNRLX)
السعودية	Tadawul All Shares (TASI)
أبو ظبي	ADX General (ADI)
دبي	DFM General (DFMGI)
تونس	TUNINDEX (TUNINDEX)
عمان	MSM 30 (MSI)
المغرب	Moroccan All Shares (MASI)
البحرين	Bahrain All Shares (BAX)
مصر	EGX 30
المملكة المتحدة	FTSE 100
فرنسا	CAC40
الولايات المتحدة	S&P 500
اليابان	NIKKEI 225
نيويورك	NYSE

تعاملات المستثمرين خلال الفترة إبريل-يونيو 2025:

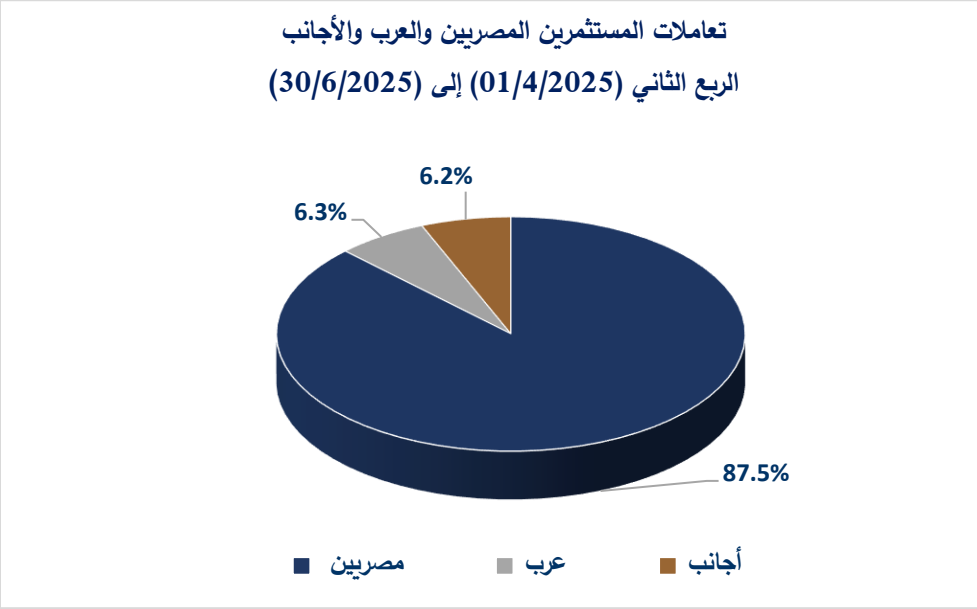

يتضح من البيانات استحواذ تعاملات المصريين على الأسهم المقيدة بعد استبعاد الصفقات خلال الربع الثاني من عام 2025 على النسبة الأكبر والتي بلغت نحو 87.5% ثم العرب بنسبة 6.3% ثم جاءت تعاملات الأجانب بنسبة 6.2%.

ب-إجماليات التداول على الأوراق المالية

- **تداولات الأسهم والسندات وأذون الخزانة**

جدول (1-3): بيان بإجماليات التداول على الأسهم والسندات وأذون الخزانة

البيـــــــان	إبريل -يونيو 2025	إبريل -يونيو 2024	معدل التغير (%)
قيمة تداول الأسهم (بالمليون جنيه)	269,128	196,509	37.0%
قيمة تداول السندات وأذون الخزانة (بالمليون جنيه)	3,325,828	2,213,068	50.3%
إجمالي قيمـة التـــداول (بالمليون جنيه)	3,594,955	2,409,578	49.2%
إجمالي حجم التداول (بالمليون ورقة)	110,798	44,462	149.2%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الثاني من عامي 2025 & 2024).

ارتفعت قيمة التداول على الأسهم لتصل إلى 269.12 مليار جنيه في إبريل–يونيو 2025، مقارنة بنحو 196.51 مليار جنيه في ذات الفترة من العام السابق بمعدل ارتفاع بلغ 37%، كما ارتفعت قيمة التداول على السندات وأذون الخزانة لتسجل 3,325.8 مليار جنيه في إبريل–يونيو 2025 مقارنة بحوالي 2,213.07 مليار جنيه في نفس الفترة من العام السابق، بمعدل زيادة بلغ 50.3%. وتجدر الإشارة إلى انه بدء التداول على أذون الخزانة المصرية منذ نهاية سبتمبر 2023 مما أسهم في تحقيق قيم غير مسبوقة لتداول أدوات الدخل الثابت الحكومية (متضمنة أذون الخزانة).

ج–رأس المال السوقي في نهاية الربع الثاني من عام 2025

جدول (1–4): رأس المال السوقي

(القيمة بالمليار جنيه)

البيان	إغلاق يونيو 2025	إغلاق يونيو 2024	معدل التغير (%)
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة	2345.7	1876.3	25.02%
رأس المال السوقي لـ EGX30	1342.2	1215.4	10.43%
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في بورصة النيل	2.1	3.0	-30.00%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الثاني من عامي 2025 & 2024).

سجل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة نحو 2345.7 مليار جنيه في نهاية الربع الثاني من عام 2025 وذلك بزيادة بلغت نحو 25.02% عن الفترة المثيلة من العام السابق، كما سجلت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي [1] بنهاية الفترة نحو 16.9%.

[1] الناتج المحلي الإجمالي المستخدم لحساب هذه النسبة: 13902.6 مليار جنيه لعام 2024/2023 (بسعر السوق والأسعار الجارية) ومصدره وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

د-أعداد المكودين الجدد

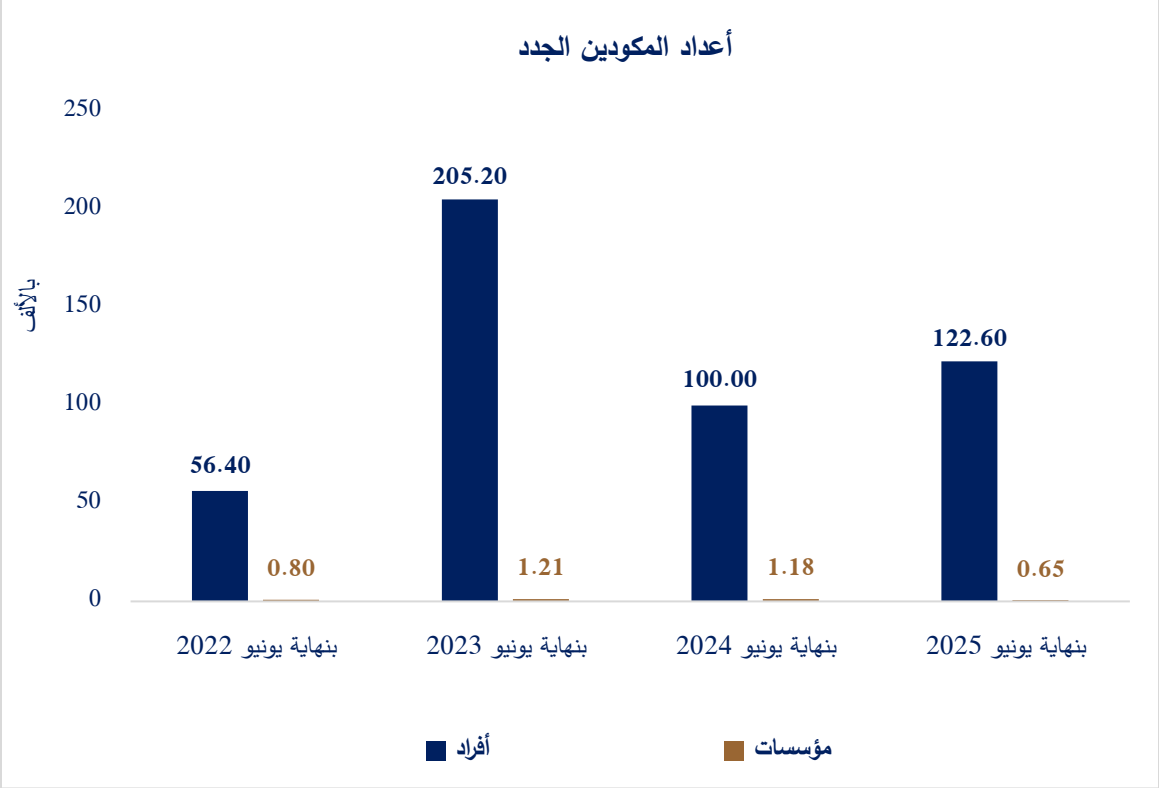

سجلت اعداد المكودين الجدد ارتفاع ملحوظ بنهاية يونيو عام 2025 ليسجل نحو 123 ألف مكود مقابل حوالي 101 ألف مكود بنهاية يونيو 2024. وجدير بالذكر أن أعداد المكودين الجدد ارتفعت من حوالي 25 ألف مكود خلال عام 2020 إلى 230 ألف مكود بنهاية عام 2024، بمعدل زيادة بلغ 805%، وعلى الرغم من الانخفاض في 2024، إلا أن أعداد المكودين الجدد في عام 2024 هي الأعلى منذ عام 2020، باستثناء الارتفاع الملحوظ في أعداد المكودين عام 2023 والذي يرجع إلى التوقعات بتحرير سعر الصرف، ورغبة المستثمرين في الدخول في البورصة المصرية للتحوط والاستفادة من الأرباح المتوقعة. بالإضافة إلى إصدار القرارات التنفيذية المنظمة لقانون (5) لسنة 2022 بشأن تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية، والذي سمح بالتأسيس والترخيص والموافقة للشركات والجهات الراغبة في مزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية من خلال تقنيات التكنولوجيا المالية، مما ساهم في زيادة أعداد المستثمرين الجدد.

ثانيًا: نشاط التأمين وجمعيات التأمين التعاوني

شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني:

أولاً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع النشاط" عن الربع الثاني من (أبريل إلى يونيو 2025):

جدول (2-1): الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة (وفقاً لنوع النشاط)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	أبريل-يونيو 2025	أبريل-يونيو 2024	معدل التغير %
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	14,758.6	11,730.4	%28.8
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الاشخاص وتكوين الأموال	11,686.5	9,899.3	%18.1
إجمالي	26,445.1	21,629.7	%22.3
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	7,287.3	4,576.9	%59.2
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال	7,855.2	4,791.0	%64
إجمالي	15,142.5	9,367.9	%61.4

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات.

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

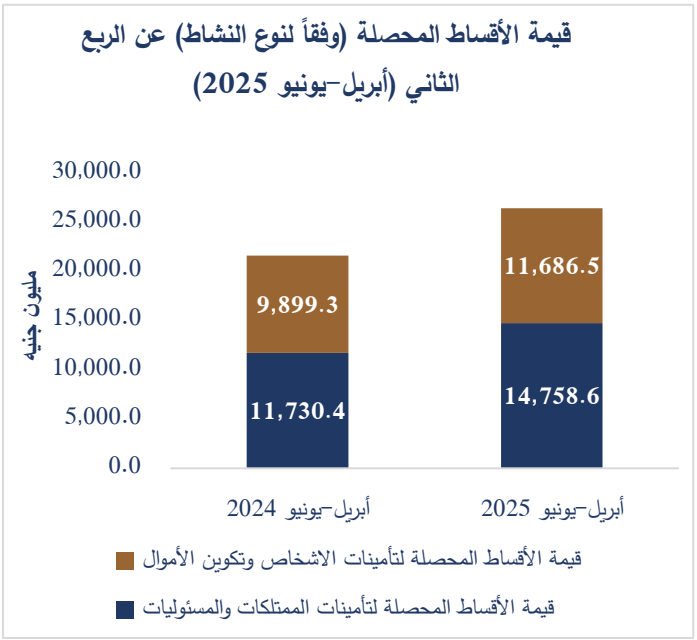

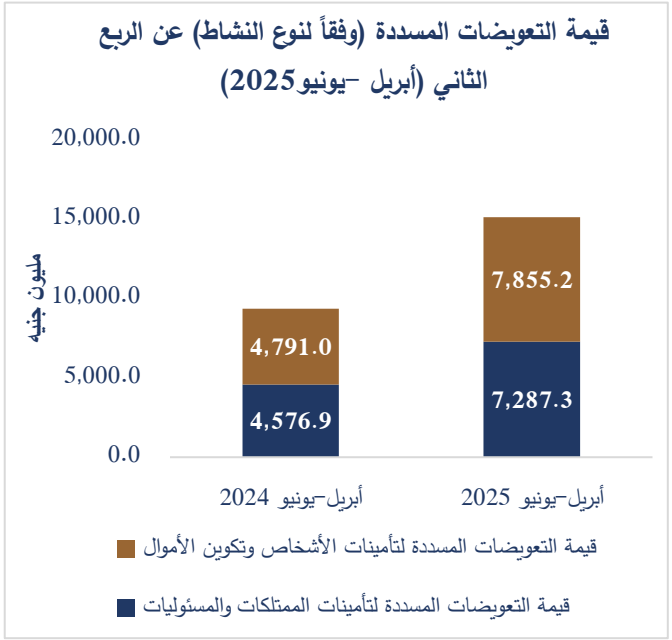

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين:

ارتفعت قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات والحياة إلى 26.45 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2025 بالمقارنة بـ 21.63 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2024 وبمعدل ارتفاع بلغ 22.3 %، حيث ارتفعت الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات إلى 14.8 مليار جنيه خلال الربع الثاني من 2025 مقابل 11.7 مليار جنيه خلال الربع الثاني من 2024، كما ارتفعت الأقساط المحصلة لتأمينات الحياة إلى 11.7 مليار جنيه خلال الربع الثاني من 2025 مقابل 9.9 مليار جنيه خلال الربع االثاني من 2024.

ارتفعت قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات والحياة إلى 15.1 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2025 بالمقارنة بـ 9.4 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2024 وبمعدل ارتفاع بلغ 61.6%، حيث بلغت التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات قيمة 7.3 مليار جنيه خلال الربع الثاني من 2025 مقابل 4.6 مليار جنيه خلال الربع الثاني من 2024، بينما ارتفعت التعويضات المسددة لتأمينات الحياة إلى 7.9 مليار جنيه خلال الربع الثاني من 2025 مقابل 4.8 مليار جنيه خلال الربع الثاني من 2024.

ثانياً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع التأمين" عن الربع الثاني من (أبريل إلى يونيو 2025):

جدول (2-2): الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة (وفقاً لنوع التأمين)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	أبريل-يونيو 2025	أبريل-يونيو 2024	معدل التغير %
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجارى	22,863.4	19,205.8	%19
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التكافلى	3,581.7	2,424.0	%47.8
إجمالي	26,445.1	21,629.8	%22.3
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجارى	13,430.7	8,442.5	%59.1
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التكافلى	1,711.9	925.4	%85
إجمالي	15,142.6	9,367.9	%61.6

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

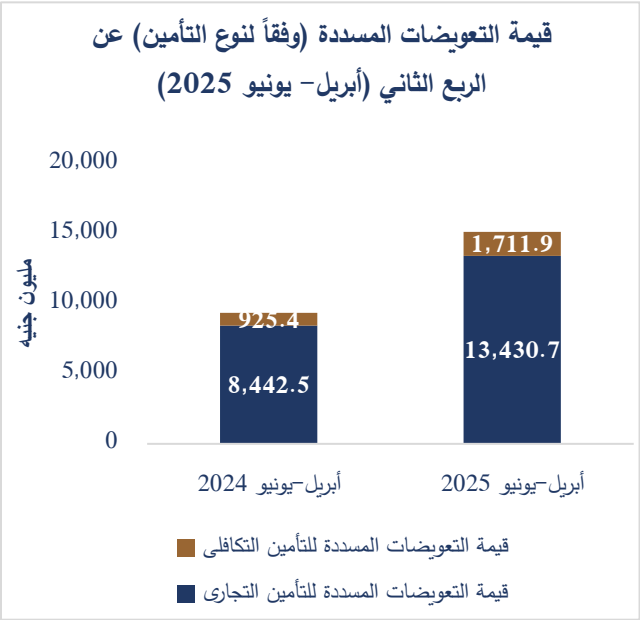

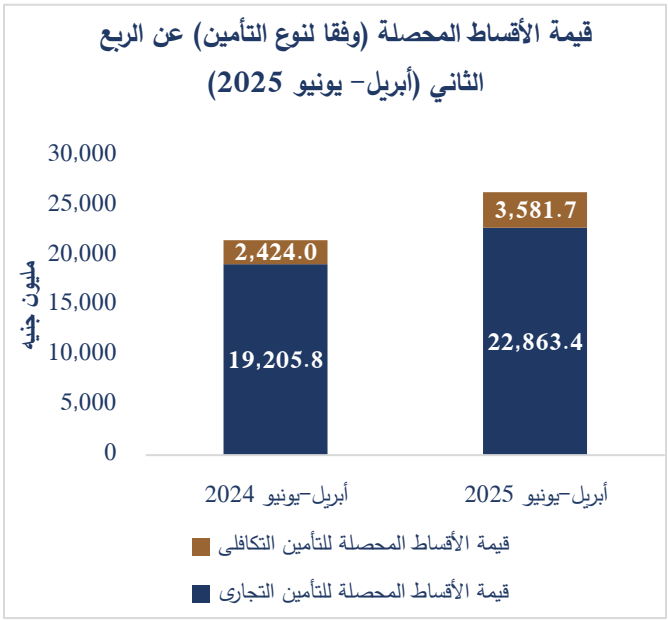

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين:

ارتفعت قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجاري والتكافلي إلى 26.45 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2025 بالمقارنة بـ 21.63 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2024 وبمعدل ارتفاع بلغ 22.3%، حيث ارتفعت قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجاري إلى22.9 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2025 بالمقارنة بـ 19.2 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2024، وارتفعت الأقساط المحصلة للتأمين التكافلي خلال الربع الثاني من عام 2025 إلى 3.6 مليار جنيه بالمقارنة بـ 2.4 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2024.

ارتفعت قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجاري والتكافلي إلى 15.1 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2025 بالمقارنة بحوالي 9.4 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2024 وبمعدل ارتفاع بلغ 61.6%، حيث بلغت قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجاري 13.4 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2025 بالمقارنة بنحو 8.4 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2024، بينما ارتفعت التعويضات المسددة للتأمين التكافلي خلال الربع الثاني عام 2025 إلى 1.71 مليار جنيه بالمقارنة بـ 0.925 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2024.

شركات التأمين والمهنيين في مجال التأمين:

أ- بيانات عن شركات التأمين والأنشطة المساعدة:

جدول (2-3): عدد شركات التأمين والأنشطة المساعدة

البيان	حتى يونيو 2025	حتى يونيو 2024
شركات التأمين	40	40
جمعيات التأمين التعاونى	1	1
مجمعات التأمين	6	6
صناديق التأمين الحكومية	6	6

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- يتضمن عدد شركات التأمين الشركة الأفريقية لإعادة التأمين التكافلي (وهي شركة منشأة وفقاً لقانون المناطق الحرة).

ب- بيانات عن المهنيين في مجال التأمين:

جدول (2-4): عدد المهنيين في مجال التأمين

البيان	حتى يونيو 2025	حتى يونيو 2024
وسطاء التأمين (أشخاص اعتباريين)	96	96
وسطاء التأمين (أشخاص طبيعيين)	14543	14125
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص اعتباريين)	32	31
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)	295	308
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص اعتباريين)	9	9
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص طبيعيين)	329	362
الخبراء الاكتواريون (أشخاص طبيعيين)	50	46

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- ترجع أسباب الانخفاض بصفة عامة بسبب الشطب من سجلات الهيئة.

صناديق التأمين الخاصة:

بلغت قيمة استثمارات صناديق التأمين الخاصة نحو 7.4 مليار جنيه عن الربع الثاني (2025/4/1-2025/6/30) مقابل نحو 6.7 مليار جنيه في الربع المقابل له في العام السابق بمعدل ارتفاع بلغ نحو 10.3%، وتتمثل هذه الاستثمارات فى (شهادات استثمار البنك الاهلى المصري أ، ب – ودائع – وثائق صناديق استثمار – أذون خزانة – سندات حكومية) وذلك طبقا لأحكام قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 269 لسنة 2024 بشأن قواعد وضوابط ونسب استثمار أموال صناديق التأمين الخاصة.

ثالثًا: تطور نشاط التمويل العقاري

التمويل العقاري الممنوح من الشركات خلال الربع الثاني من عام 2025:

جدول (3-1): عدد العملاء وقيمة التمويل (إبريل-يونيو 2025)

	عدد العملاء		معدل التغير %	قيمة التمويل (بالمليون جنيه)		معدل التغير %
	إبريل-يونيو 2025	إبريل-يونيو 2024		إبريل-يونيو 2025	إبريل-يونيو 2024	
الإجمالي	3888	2312	%68	10371	6379	%63

يتضح من الجدول زيادة عدد العملاء الجدد خلال الفترة من (2025/4/01-2025/6/30) بنسبة كبيرة تصل إلى 68% بالمقارنة بالفترة المثيلة من عام 2024، وأن قيمة التمويل الممنوح لهم قد زادت بنحو 63% بالمقارنة بالفترة المثيلة من العام السابق ويعود ذلك إلى دخول شركات جديدة للسوق بعد استيفاء شرط الحد الأدنى لرأس المال المدفوع. كما قامت بعض الشركات بتوريق التزاماتها مما منحها المزيد من السيولة لإعادة استثمار أموالها في شراء محافظ تمويل عقاري جديدة من المطورين العقاريين. كما ساهم قيام بعض المطورين العقاريين بتقديم عروض تقسيط مرنة بفترات سداد قد تصل إلى 13 عام بجذب شريحة كبيرة من العملاء خاصة مع انخفاض أسعار الفائدة.

تطور النشاط فيما يخص مساحة الوحدات

جدول (3-2): بيان بعدد العملاء (العقود) موزعاً حسب فئة مساحة الوحدات (إبريل-يونيو 2025)

فئة المساحات م2	إبريل-يونيو 2025		إبريل-يونيو 2024		معدل التغير%
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	
من 0 -66 م2	376	%9.67	227	%9.82	%66
من 66-86 م2	529	%13.61	225	%9.73	%135
أكبر من 86 م2	2983	%76.72	1860	%80.45	%60
الإجمالي	3888	%100	3019	%100	%68

يتضح من الجدول السابق استحواذ العملاء حسب فئة مساحة الوحدات (أكبر من86 م^2) على أعلى نسبة بلغت نحو 76.72% في الربع الثاني من عام 2025، كما استحوذ العملاء من نفس فئة مساحة الوحدات (أكبر من 86 م^2) على أعلى نسبة أيضاً بلغت نحو 80.45% في الربع الثاني من عام 2024

عدد العملاء موزعاً حسب الغرض من الاستخدام

جدول (3-3): بيان بعدد العملاء موزعاً حسب الغرض من الاستخدام (إبريل-يونيو 2025)

نوع الغرض	إبريل-يونيو 2025		إبريل-يونيو 2024		معدل التغير%
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	
سكنى	3258	%83.80	2087	%90.27	%56
أخرى	630	%16.20	225	%9.73	%180
الإجمالي	3888	%100	2312	%100	%68

قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب نوع العميل

جدول (3-4): بيان بقيمة التمويل العقاري حسب نوع العميل (أبريل-يونيو 2025)

نوع العميل	إبريل-يونيو 2025		إبريل-يونيو 2024		معدل التغير%
	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية %	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية %	
عادى	2976	%28.70	1400	%21.95	%113
عميل صندوق	0	%0	46	%0.71	-100%
محافظ مشتراه	7395	%71.30	4933	%77.34	%50
الإجمالي	10371	%100	6379	%100	%63

جدول (3– 5) عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري

البيـــان	في نهاية يونيو 2025	في نهاية يونيو 2024	معدل التغير %
عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري + شركة إعادة التمويل العقاري	25	22	%13.6
إجمالي قيمة رؤوس الأموال المصدرة للشركات (بالمليون جنيه)	9409.3	4276.7	%120

يتضح من الجدول أنه قد بلغ عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري وشركات إعادة التمويل العقاري 25 شركة بنهاية الربع الثاني لعام 2025، مقابل 22 شركة في نهاية الربع الثاني من عام 2024 (مع عدم الأخذ في الاعتبار بنك ناصر الاجتماعي–هيئة عامة).

خبراء التقييم العقاري

بلغ عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية الربع الثاني من عام 2025 نحو (179) خبير، بالمقارنة بعدد (172) خبير تقييم عقاري في نهاية الفترة المثيلة من عام 2024 بمعدل ارتفاع بلغ 4.1% كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (3 –6) عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية يونيو عام 2025

البيـــان	في نهاية يونيو 2025	في نهاية يونيو 2024	معدل التغير %
عدد خبراء التقييم العقاري	179	172	%4.1

رابعًا: التأجير التمويلي

عدد وقيمة العقود

جدول (4-1) تطور نشاط التأجير التمويلي

البيان	إبريل-يونيو 2025	إبريل-يونيو 2024	معدل التغير %
عدد العقود	476	285	%67.02
قيمة العقود (بالمليون جنيه)	42,261.8	25,847.1	%63.51

شهدت الفترة (أبريل-يونيو) عام 2025 ارتفاع في هذا النشاط من حيث عدد وقيمة عقود التأجير التمويلي مقارنةً بنفس الفترة من عام 2024، حيث أرتفعت قيمة العقود خلال الفترة لتصل إلى نحو 42.26 مليار جنيه مقارنةً بحوالي 25.85 مليار جنيه خلال الفترة المثيلة من العام السابق بمعدل ارتفاع قدره 63.51%، بينما ارتفع عدد العقود إلى 476 عقدًا مقارنة بـ 285 عقدًا وبمعدل ارتفاع بلغ 67.02%.

وتجدر الاشارة إلى أن صيغة التأجير التمويلي من أهم الأدوات التمويلية، التي يمكن أن تدعم الاقتصاد القومي، في ظل وجود اهتمام عام بأن تستخدم تلك الصيغة في توفير التمويلات للأفراد والشركات بجانب المشروعات الصغيرة والمشروعات القومية المدرجة في الموازنة العامة للدولة كما أنه يمكن أن يسهم في تنشيط قطاعات عديدة مثل العقارات والآلات والمعدات وتوفير الوحدات السكنية للمواطنين.

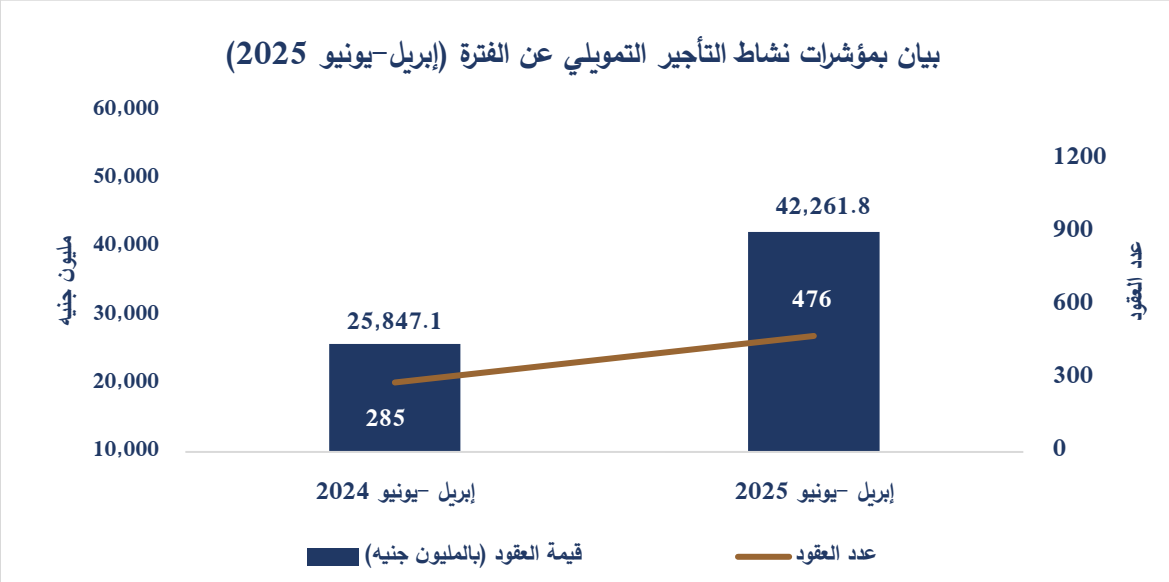

تصنيف عقود التأجير التمويلي حسب الاستثمارات

جدول (4-2) تصنيف عقود التأجير التمويلى وفقاً للنشاط

م	النشاط	إبريل-يونيو 2025		إبريل-يونيو 2024	
		قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %	قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %
1	عقارات وأراضي	34,963.2	%82.73	21,945.2	%84.90
2	سيارات نقل	1,995.4	%4.72	1,621.3	%6.27
3	آلات ومعدات	2,377.5	%5.63	923.6	%3.57
4	سيارات ملاكى	1,074.3	%2.54	485.0	%1.88
5	خطوط إنتاج	848.8	%2.01	362.0	%1.40
6	معدات ثقيلة	802.6	%1.90	419.3	%1.62
7	بواخر	0.0	%0.00	0.0	%0.00
8	أجهزة مكتبية	0.0	%0.00	0.0	%0.00
9	أخرى	200.0	%0.47	90.8	%0.35
الإجمالي		42,261.81	100%	25,847.08	100%

يتضح من الجدول السابق أن الفترة (إبريل-يونيو) 2025 شهدت استحواذ نشاط العقارات والأراضي على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي بقيمة بلغت نحو 34.96 مليار جنيه وبنسبة 82.73% من إجمالي قيمة العقود وكان هذا النشاط قد استحوذ أيضاً على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي في الفترة المثيلة من العام السابق بنسبة بلغت 84.90% ثم يأتي بعد ذلك في الترتيب نشاط الالات و المعدات باستحواذه على 5.63% من إجمالي قيمة العقود وبقيمة تقدر بحوالي 2.38 مليار جنيه، وحل في الترتيب الثالث نشاط سيارات النقل بقيمة عقود بلغت نحو 2.00 مليار جنيه وبنسبة 4.72% من إجمالي قيمة العقود خلال الفترة محل الدراسة.

خامسًا: نشاط التخصيم

قيمة الأرصدة المدينة

بلغ إجمالي رصيد الحسابات المدينة حوالي 43.66 مليار جنيه في نهاية يونيو 2025 بالمقارنة بنحو 21.89 مليار جنيه في نهاية يونيو 2024، بمعدل ارتفاع بلغ نحو 99.4%.

جدول (5-1) قيمة الأرصدة المدينة

البيان	في نهاية يونيو 2025	في نهاية يونيو 2024	معدل التغير %
قيمة الأرصدة المدينة (بالمليون جنيه)	43,656.6	21,893.2	%99.4
الشركات المحيلة (العملاء)	764	604	%26.5

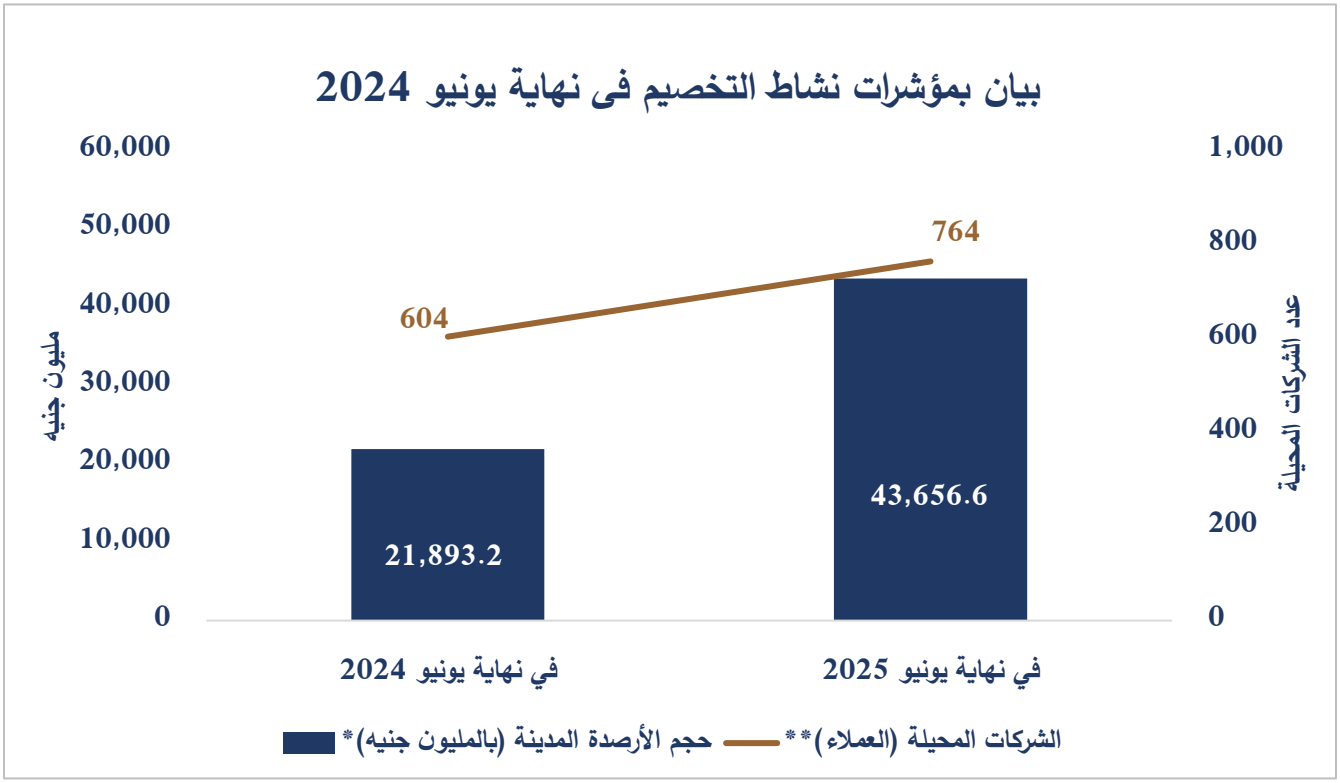

قيمة الأوراق المخصمة

جدول (5-2) قيمة الأوراق المخصمة

البيان	إبريل-يونيو 2025	إبريل-يونيو 2024	معدل التغير%
إجمالي قيمة الأوراق المخصمة (بالمليون جنيه)	29,559.7	15,136.3	%95.3
مع حق الرجوع (بالمليون جنيه)	14,869.8	9,595.5	%55.0
بدون حق الرجوع (بالمليون جنيه)	14,689.9	5,540.8	%165.1

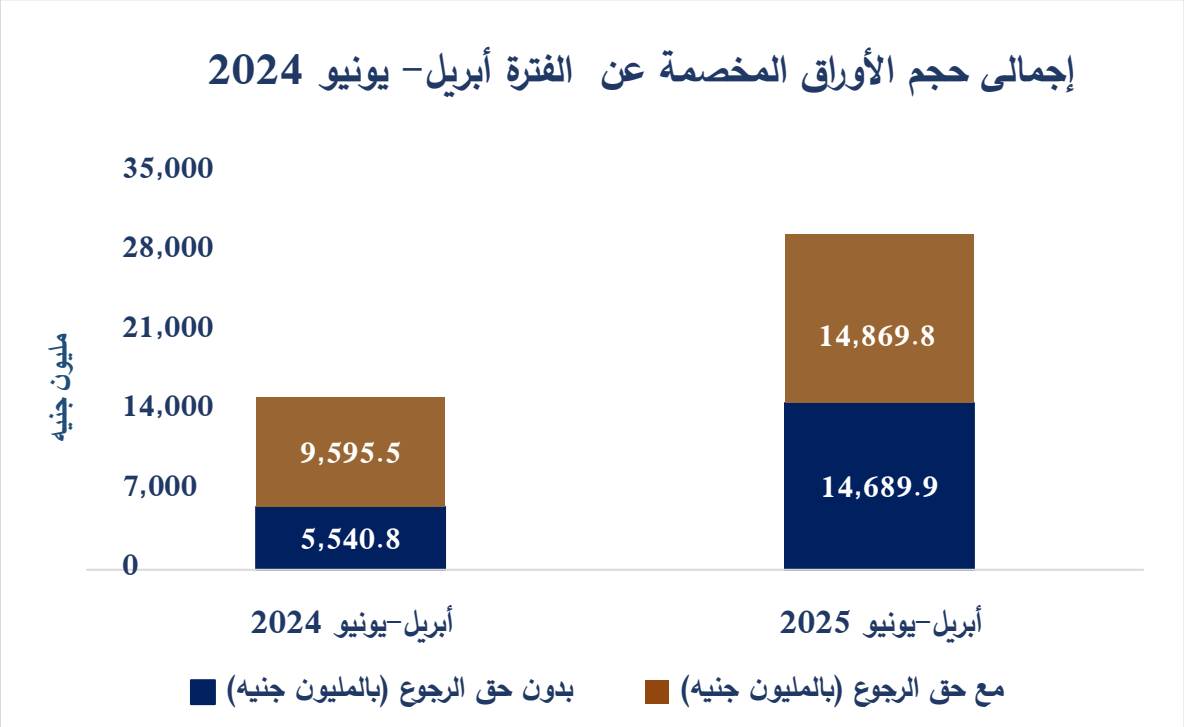

جدول (5-3) شركات التخصيم

البيـــــــان	في نهاية يونيو 2025	في نهاية يونيو 2024
إجمالي عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التخصيم (سواء شركات متخصصة في مجال التخصيم أو إضافة نشاط التخصيم لنشاط آخر)	42	39

سادسًا: التمويل الاستهلاكي

يقصد بالتمويل الاستهلاكي كل أشكال التمويل التي تتجه إلى تمكين المقترض من شراء سلعة معمرة بغرض الاستهلاك وسداد ثمنها على فترة زمنية ممتدة، فهو يخاطب في المقام الأول القطاع العائلي، ويستفيد به كذلك الأشخاص الاعتبارية. ويعد التمويل الاستهلاكي أحد الوسائل الرئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يتيح للطبقات متوسطة ومحدودة الدخل الوصول إلى الخدمات المالية، مما يسهم في تحقيق الشمول المالي الذي يعد أحد الأركان الأساسية لأهداف التنمية المستدامة التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة، كما يمثل عنصرًا رئيسيًا في البرنامج القومي (رؤية مصر 2030).

ويعد نشاط التمويل الاستهلاكي أحدث الأنشطة المالية غير المصرفية التي خضعت لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية باعتبارها الجهة التي اختصها قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم (18) لسنة 2020.

عدد العملاء وقيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح:

جدول (6-1) بيانات نشاط التمويل الاستهلاكي

البيان	إبريل-يونيو 2025	إبريل-يونيو 2024	معدل التغير
عدد العملاء (بالألف)	2,493.0	963.9	158.6%
إجمالي قيمة التمويل (بالمليون جنيه)	20,712.6	12,118.8	70.9%

ارتفع عدد عملاء التمويل الاستهلاكي ليبلغ 2,493.0 ألف عميل خلال الربع الثاني (إبريل-يونيو) 2025 مقارنة بنحو 963.9 ألف عميل خلال الربع المناظر من العام السابق بمعدل ارتفاع بلغ 158.6%، بينما بلغت قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح حوالي 20.7 مليار جنيه خلال الربع الثاني من عام 2025 مقارنة بـ 12.1 مليار جنيه خلال الربع المناظر من العام السابق بمعدل زيادة بلغ 70.9%.

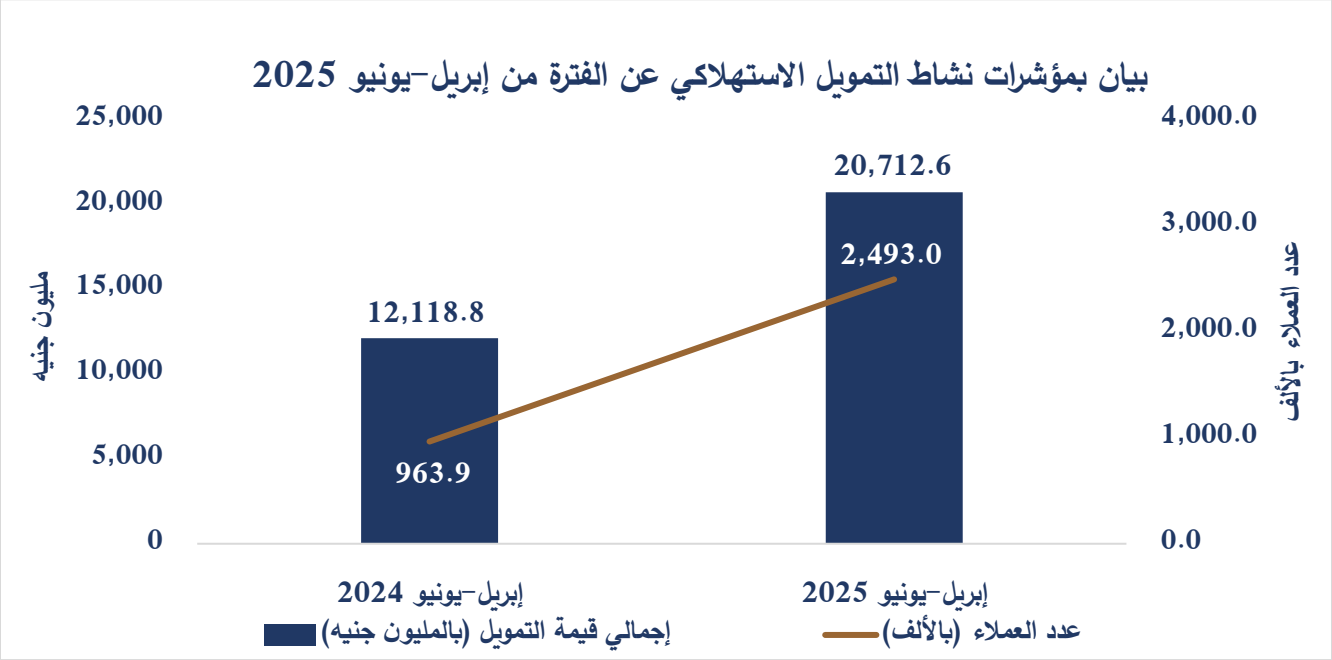

تصنيف التمويل الاستهلاكي وفقًا لنوع السلع والخدمات

جدول (6-2) تصنيف التمويل الاستهلاكي وفقًا لنوع السلع والخدمات

م	نوع السلعة	إبريل-يونيو 2025	
		قيمة التمويل (مليون جنيه)	النسبة %
1	الأجهزة الكهربائية والإلكترونيات	3,773.7	18.2%
2	شراء سيارات ومركبات	3,471	16.8%
3	الأجهزة الكهربائية والمنزلية	3,433.1	16.6%
4	سلع إستهلاكية من خلال كارت التمويل	2,826.7	13.6%
5	هواتف محمولة	1,384.2	6.7%
6	الأثاث وتجهيزات المنازل	753.9	3.6%
7	الملابس والاحذية والشنط والساعات والنظارات والاكسسوارات	661.0	3.2%
8	أخرى	4,409.0	21.3%
	الإجمالي	20,712.6	100%

يتضح من الجدول السابق أن الفترة من (إبريل–يونيو) 2025 شهدت استحواذ الأجهزة الكهربائية والإلكترونيات على النصيب الأكبر من قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح بقيمة بلغت نحو 3.8 مليار جنيه وبنسبة 18.2% من إجمالي قيمة التمويل الممنوح، ثم يأتي بعد ذلك في الترتيب شراء سيارات ومركبات بنسبة 16.8% من إجمالي قيمة التمويل وبقيمة بلغت حوالي 3.5 مليار جنيه، وحل في الترتيب الثالث الأجهزة الكهربائية والمنزلية بقيمة تمويل بلغت نحو 3.4 مليار جنيه وبنسبة 16.6% من إجمالي قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح خلال الفترة محل الدراسة.

قيمة التمويل الاستهلاكي وفقًا لنوع السلع والخدمات خلال الربع الثاني (إبريل–يونيو) 2025

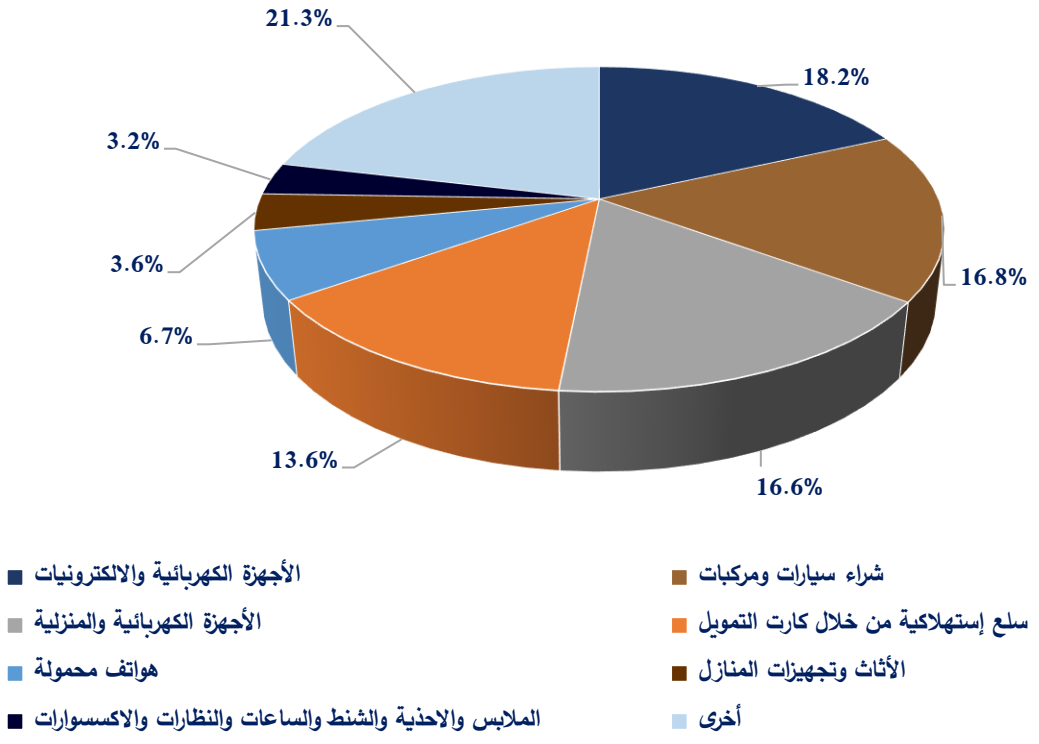

سابعًا: أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

نهاية الربع الثانى من عام 2025 مقارنة بنهاية الربع الثانى من عام 2024

1) تطور عدد المستفيدين وأرصدة التمويل

جدول (7-1) تطور نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في نهاية الربع الثانى 2025:

النشاط	في نهاية الربع الثانى 2025		في نهاية الربع الثانى 2024	
	عدد المستفيدين (بالألف)	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	عدد المستفيدين (بالألف)	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)
تمويل المشروعات متناهية الصغر	3,547.5	64,110.5	3,776.5	56,201.5
تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة	14.5	20,670.8	8.0	8,962.0
الإجمالى	3,562.0	84,781.3	3,784.5	65,163.4

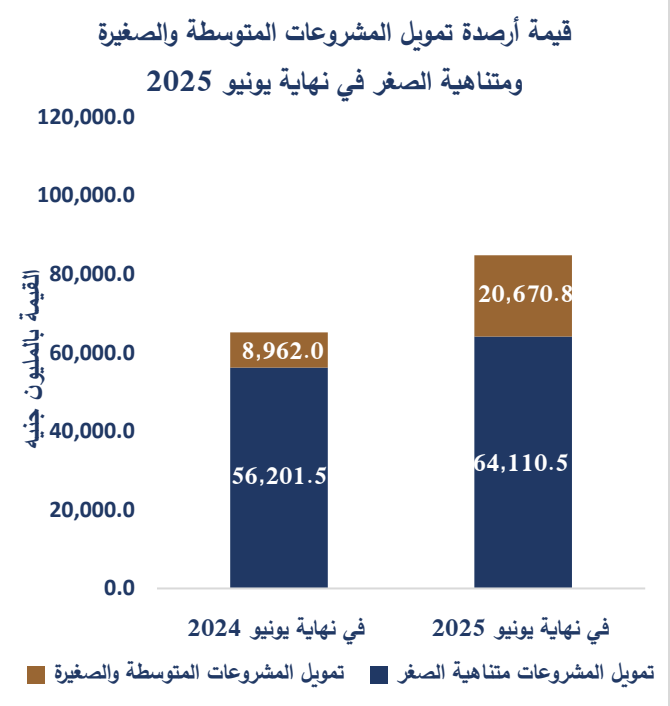

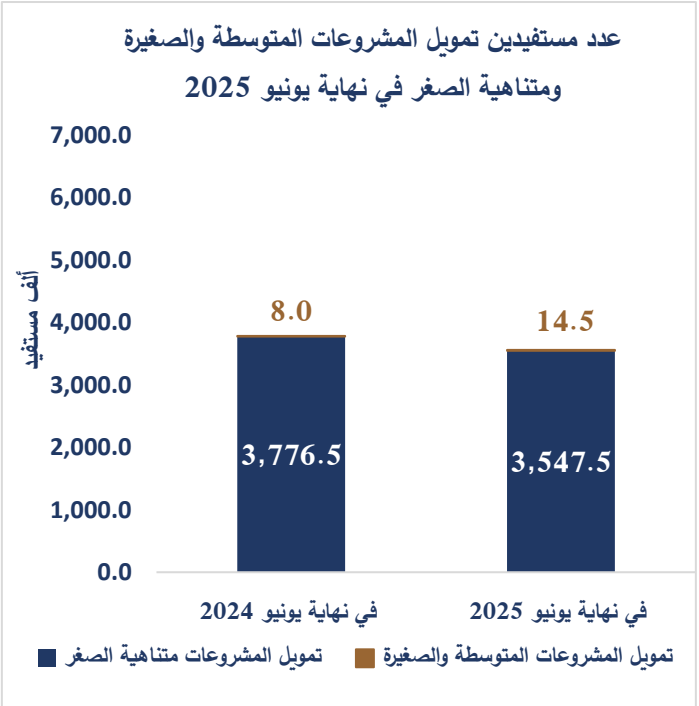

2) عدد المستفيدين وقيمة التمويل الممنوح

جدول (8-1) تطور عدد المستفيدين وقيمة التمويل الممنوح للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في نهاية الربع الثانى 2025:

النشاط	في نهاية الربع الثانى 2025		في نهاية الربع الثانى 2024	
	عدد المستفيدين (بالألف)	قيمة التمويل الممنوح (بالمليون جنيه)	عدد المستفيدين (بالألف)	قيمة التمويل الممنوح (بالمليون جنيه)
تمويل المشروعات متناهية الصغر	779.1	20,308.3	782.0	18,165.8
تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة	1.8	4,490.5	1.1	1,860.3
الإجمالى	781.0	24,798.8	783.0	20,026.2

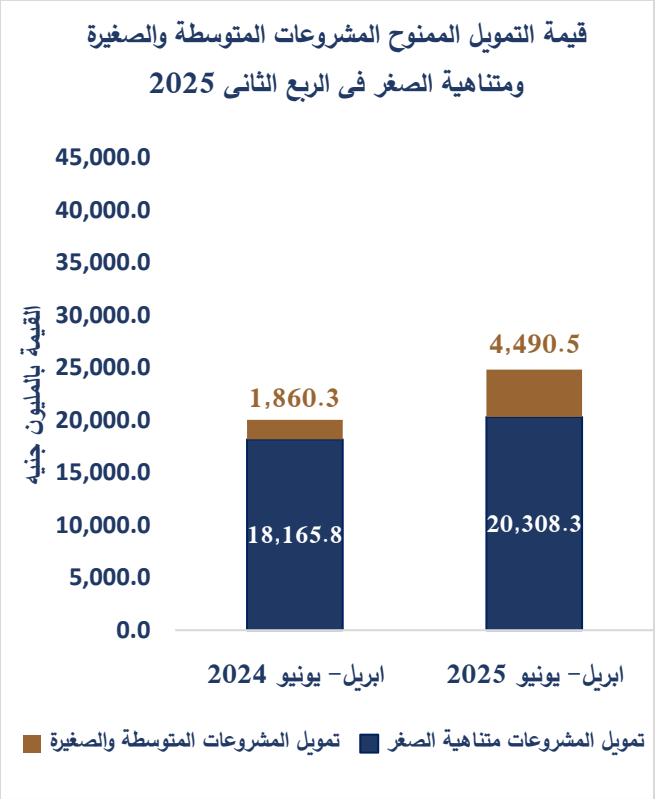

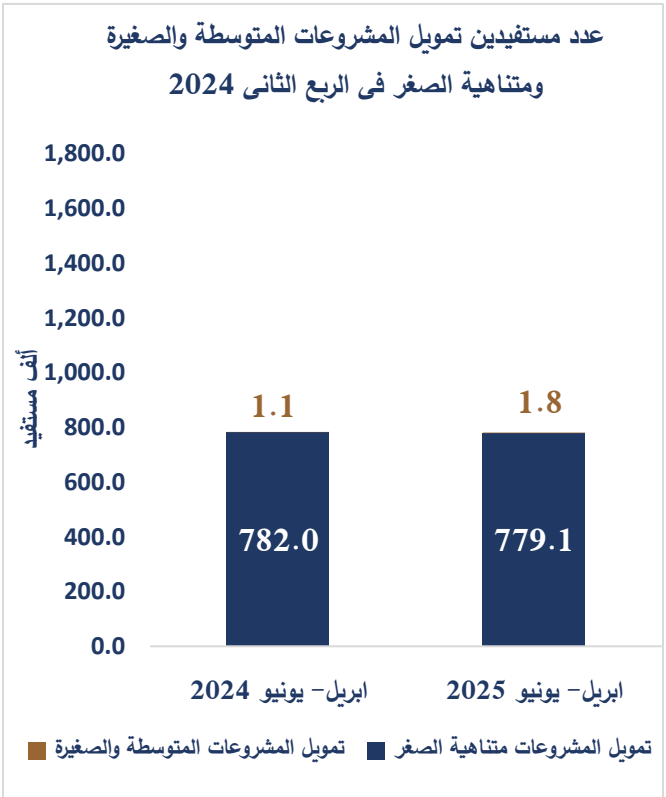

3) تطور أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر (وفقاً للحصص السوقية) :

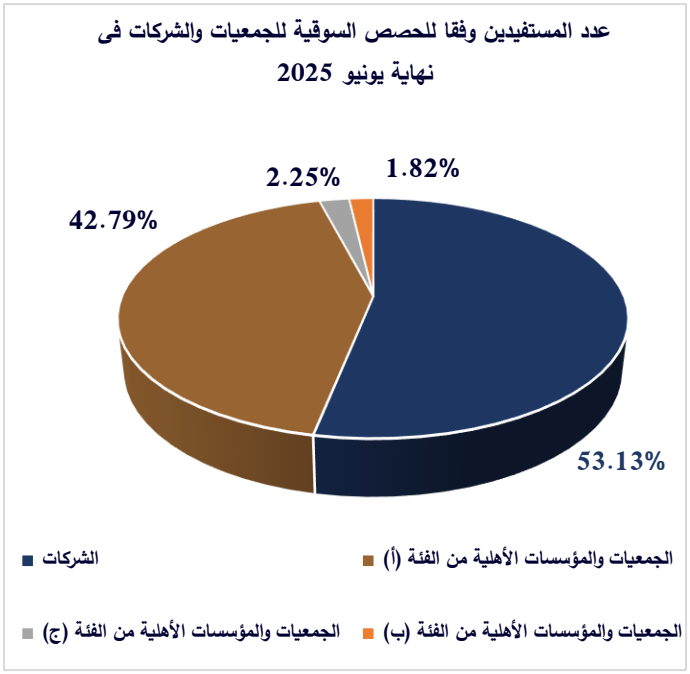

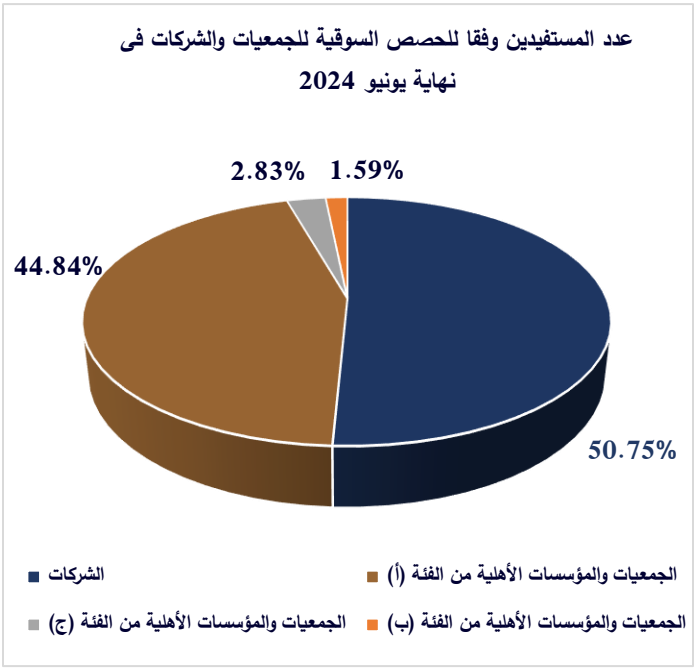

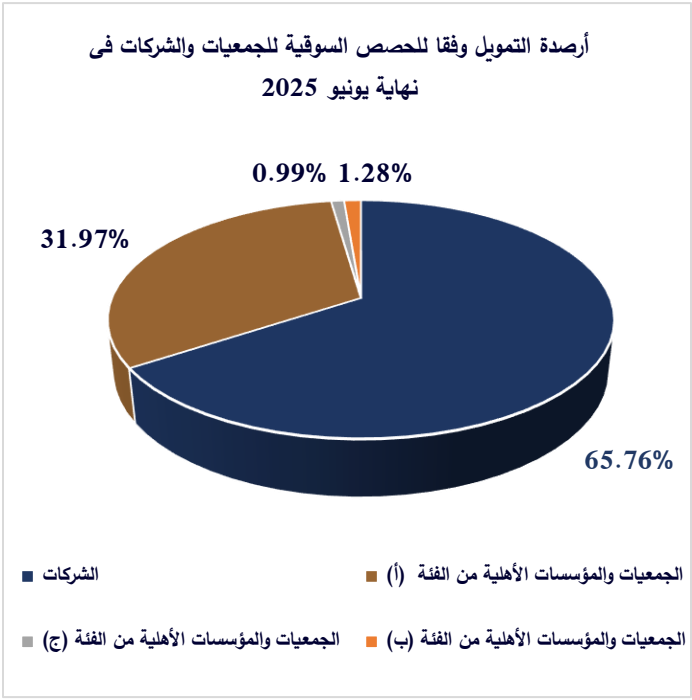

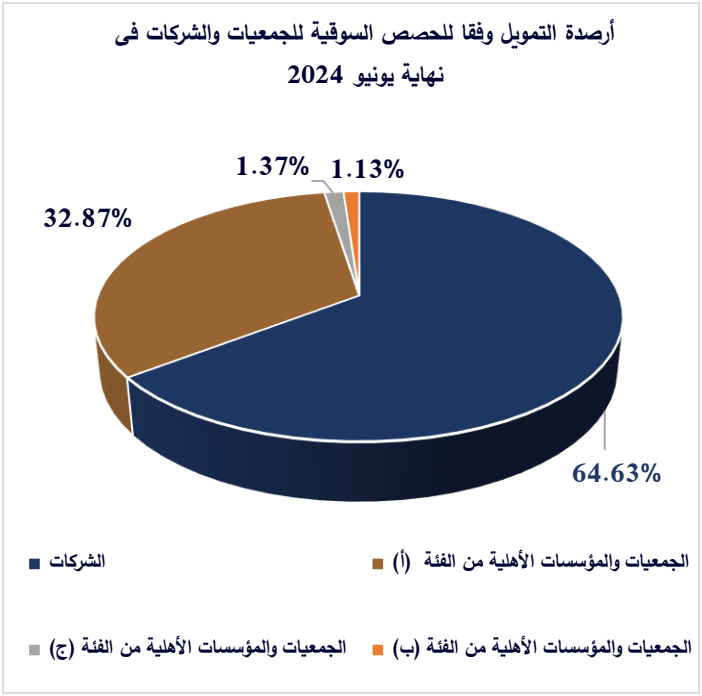

شـهد نهاية الربع الثانى من عام 2025 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصـدة تمويل المشـروعات متناهية الصـغر بنسـبة 14.1% حيث بلغت نحو 64.1 مليار جنيه، مقارنة بنهاية الربع الثانى من عام 2024 والتي بلغت فيه أرصـــدة التمويل نحو 56.2 مليار جنيه.

كما انخفضت أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو 6.1% حيث بلغ العدد حوالي 3.55 مليون مستفيد في نهاية الربع الثانى من عام 2025، مقارنة بنهاية الربع الثانى من عام 2024 والذي كان فيه عدد المستفيدين نحو 3.78 مليون مستفيد.

وفيما يلي تطور الحصص السوقية للجهات مقدمة التمويل في الفترة المعروضة:

الشركات:

- جاءت الشركات بالترتيب الأول في نهاية الربع الثانى من عام 2025 من حيث قيمة أرصدة التمويل وذلك بقيمة تمويل قدرها 42.2 مليار جنيه، وجاءت أيضًا بالمركز الأول بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت نحو 1.88 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثانى من عام 2024 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 36.3 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.92 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الشركات المركز الأول بنسبة 65.76%، واحتلت المركز الأول كذلك من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 53.13%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) بالترتيب الثاني في نهاية الربع الثانى عام 2025 من حيث قيمة أرصدة التمويل بقيمة قدرها 20.5 مليار جنيه، كذلك جاءت بالمركز الثانى بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت 1.5 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثانى لعام 2024 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 18.5 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.7 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) المركز الثاني بنسبة 31.97%، واحتلت كذلك المركز الثانى من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 42.79%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) بالترتيب الرابع في نهاية الربع الثانى من عام 2025 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها 821.2 مليون جنيه لعدد مستفيدين

بلغ نحو 64.6 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثانى لعام 2024 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 633.9 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 59.9 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) المركز الرابع بنسبة 1.28%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 1.82%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) بالترتيب الثالث في نهاية الربع الثانى لعام 2025 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها نحو 633.0 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 79.8 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثانى لعام 2024، والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 770.8 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 106.7 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) المركز الثالث بنسبة 0.99%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 2.25%.

تحليل أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر وفقًا لنوع النشاط (تجارى-خدمي-زراعي-إنتاجي)

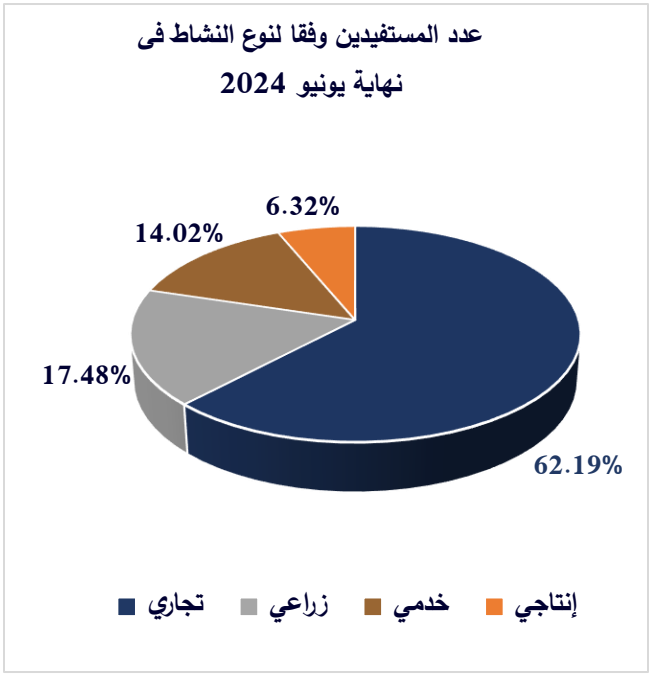

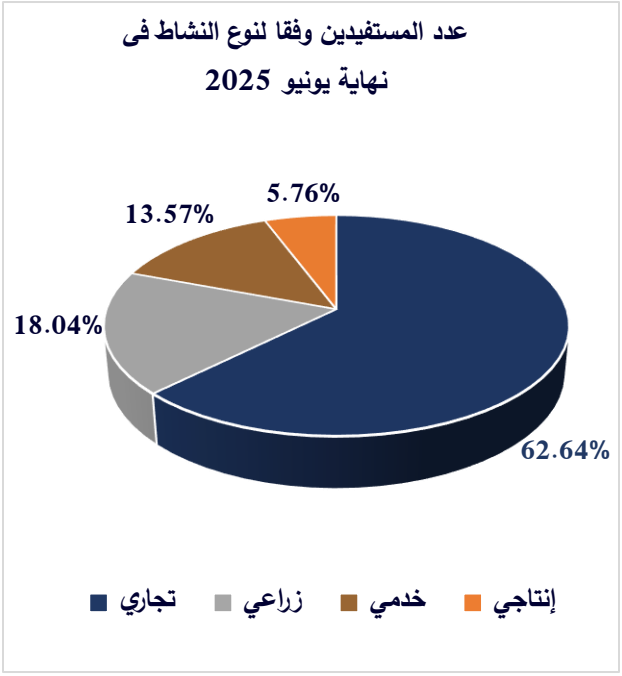

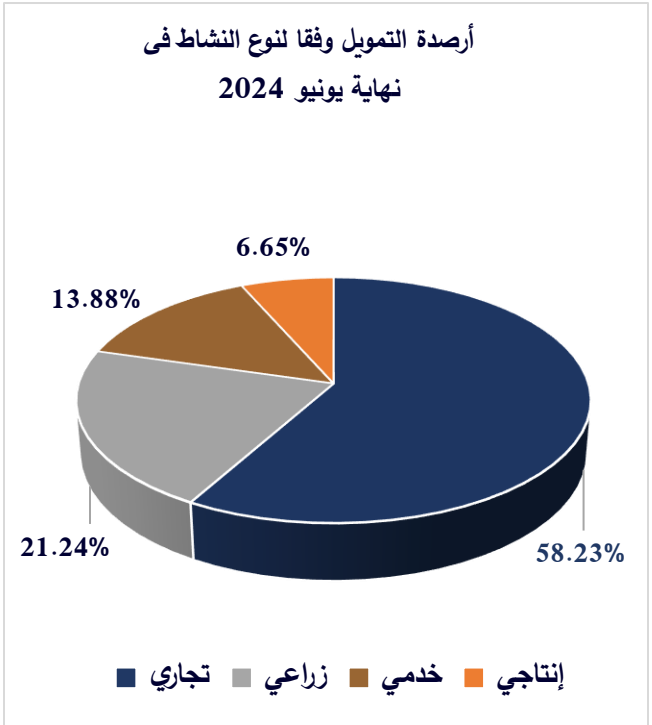

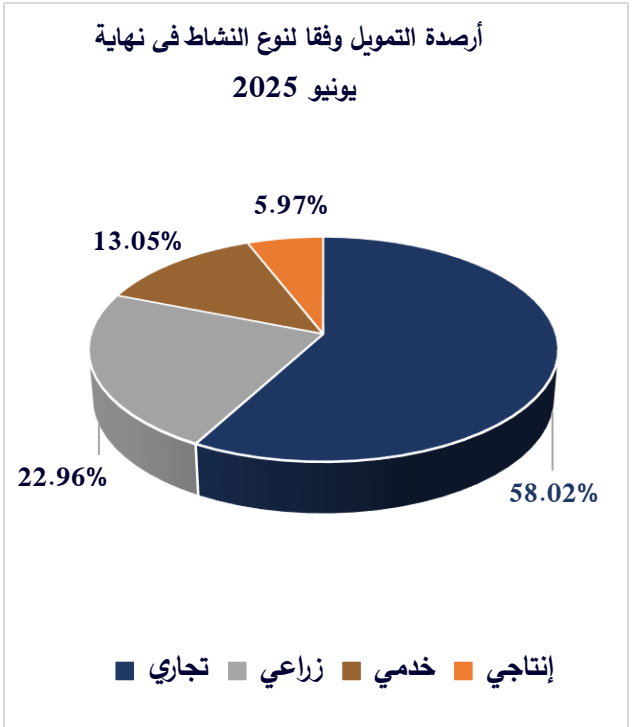

يتضح مما سبق ما يلي:

شهد نهاية الربع الثانى لعام 2025 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل الممنوح مقارنة بنهاية الربع الثانى عام 2024 مما انعكس على الأنشطة الاقتصادية المستفيدة من خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر كما يلي:

النشاط التجاري:

- جاء النشاط التجاري بالترتيب الأول في نهاية الربع الثانى عام 2025 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 37.2 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 2.2 مليون مستفيد مقارنة بنفس الترتيب بنهاية الربع الثانى عام 2024 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 32.7 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 2.3 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري المركز الأول بنسبة 58.02%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 62.64%.

النشاط الزراعي:

- جاء النشاط الزراعي بالترتيب الثاني في نهاية الربع الثانى عام 2025 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها 14.7 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 639.8 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثانى لعام 2024 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 11.9 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 660.0 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي المركز الثاني بنسبة 22.96 %، وكذا بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 18.04%.

النشاط الخدمي:

- جاء النشاط الخدمي بالترتيب الثالث في نهاية الربع الثانى عام 2025 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 8.4 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 481.3 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثانى من عام 2024 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 7.8 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 529.3 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي المركز الثالث بنسبة 13.05%، والمركز الثالث بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 13.57%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

- جاء النشاط الإنتاجي والحرفي بالترتيب الرابع في نهاية الربع الثانى لعام 2025 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 3.8 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 204.2 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثانى عام 2024 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 3.7 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 238.5 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي المركز الرابع بنسبة 5.97%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 5.76%.

تحليل أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث):

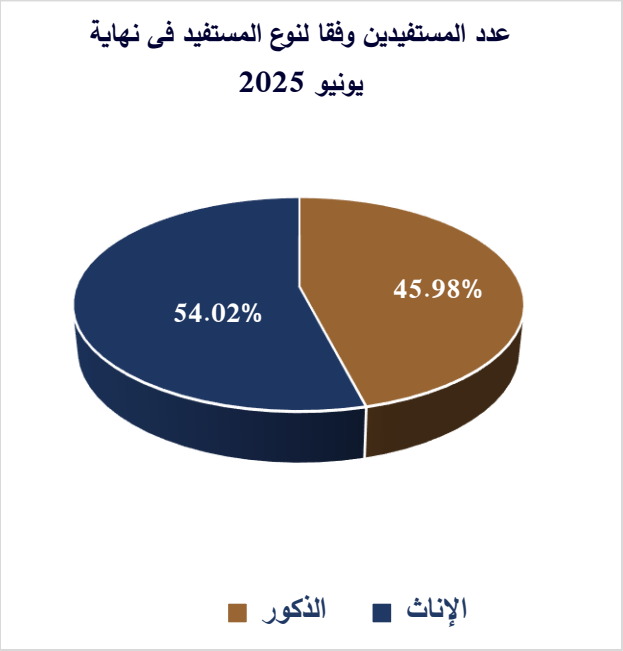

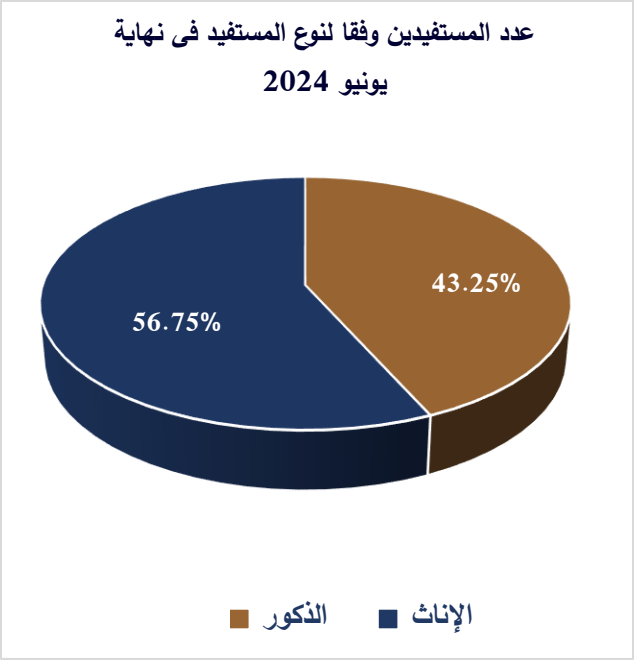

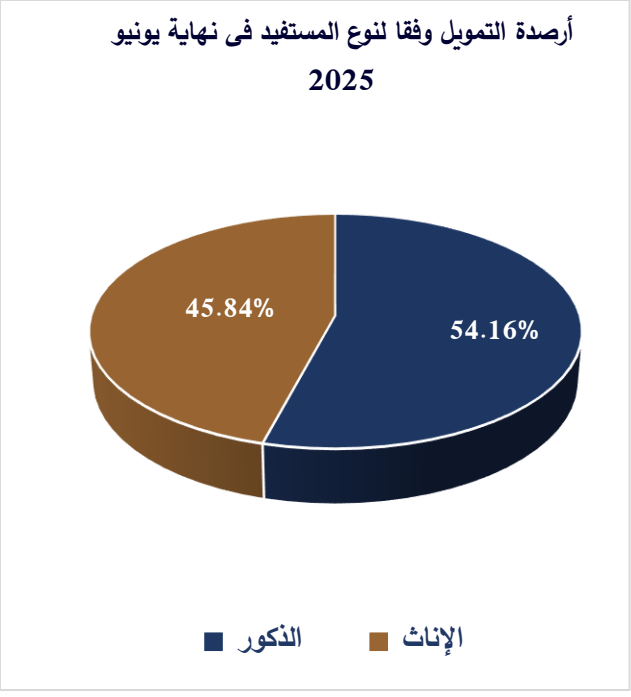

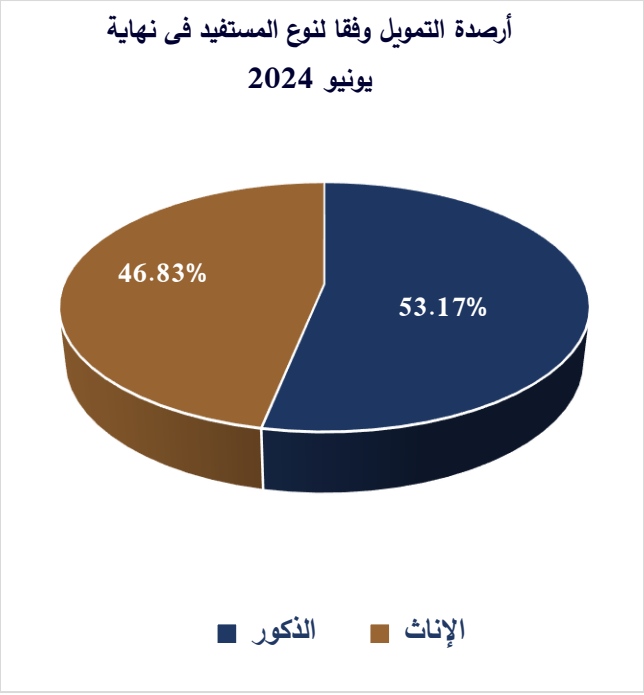

يتضح مما سبق ما يلي:

شهد نهاية الربع الثانى من عام 2025 نمواً ملحوظاً في عدد المستفيدين وقيمة التمويل الممنوح للذكور والإناث مقارنة بنهاية الربع الثانى عام 2024 على النحو التالي:

التمويل الممنوح للذكور:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الذكور في نهاية الربع الثانى 2025 نحو 34.7 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.6 مليون مستفيد مقارنة بنهاية الربع الثانى 2024 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 29.9 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.6 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الذكور في نهاية الربع الثانى 2024 المركز الأول بنسبة 54.16%، بينما احتلت المركز الثانى بالنسبة لعدد المستفيدين بنسبة 45.98%.

التمويل الممنوح للإناث:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الإناث في نهاية الربع الثانى عام 2025 نحو 29.4 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 1.9 مليون مستفيدة مقارنة بنهاية الربع الثانى عام 2024 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 26.3 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 2.1 مليون مستفيدة.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الإناث في نهاية الربع الثانى 2025 المركز الثاني بنسبة 45.84 %، بينما احتلت المركز الأول بالنسبة لعدد المستفيدات بنسبة 54.02%.

3) تطور أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة

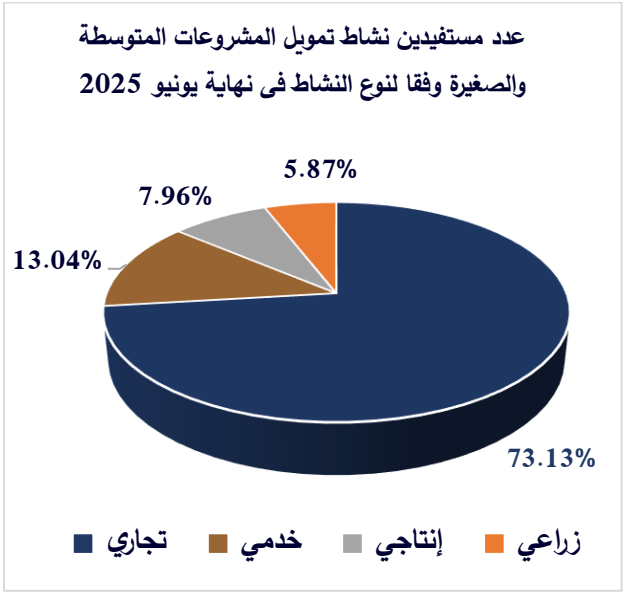

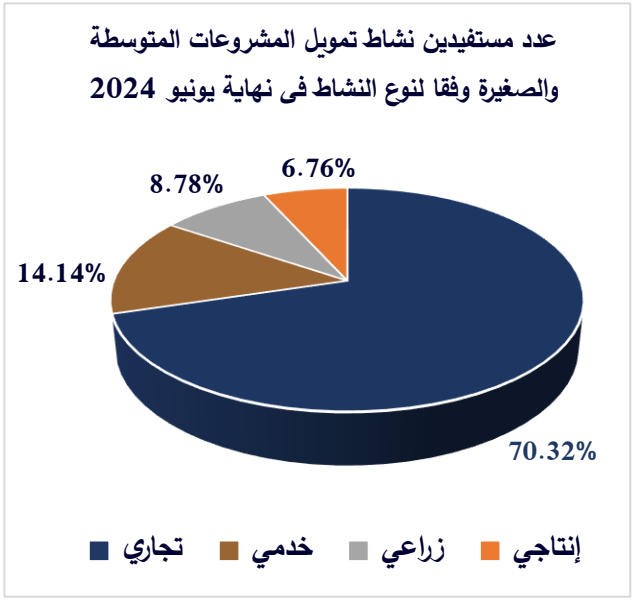

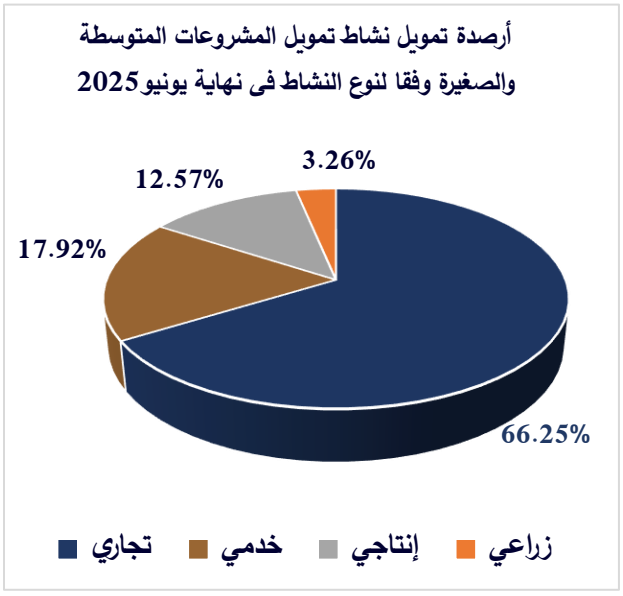

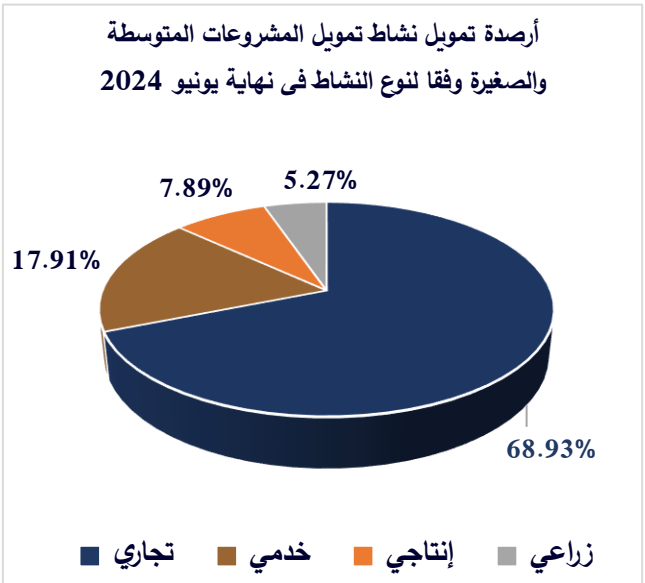

شهد نهاية الربع الثانى من عام 2025 نموًا ملحوظ في قيمة أرصدة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة بنسبة 130.7% حيث بلغت نحو 20.67 مليار جنيه، مقارنة بـ 8.96 مليار جنيه بنهاية الربع الثانى من عام 2024. كما ارتفعت أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو 81.9% حيث بلغ العدد حوالي 14.5 ألف مستفيد في نهاية الربع الثانى عام 2025، مقارنة بحوالي 8.0 ألف مستفيد بنهاية الربع الثانى عام 2024.

يتضح مما سبق ما يلي:

النشاط التجاري:

جاء النشاط التجاري في المركز الأول في نهاية الربع الثانى من عام 2025 من حيث أرصدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 13.69 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 10.59 ألف مستفيد مقارنة بنهاية الربع الثانى لعام 2024 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 6.18 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 5.60 ألف مستفيد.

واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري نسبة 66.25%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 73.13%.

النشاط الخدمي:

جاء النشاط الخدمي في المركز الثاني في نهاية الربع الثانى من عام 2025 من حيث أرصدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 3.70 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 1.89 ألف مستفيد مقارنة بنهاية الربع الثانى لعام 2024 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 1.61 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.13 ألف مستفيد.

واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي نسبة 17.92%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 13.04%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

جاء النشاط الإنتاجي والحرفي في المركز الثالث في نهاية الربع الثانى من عام 2025 من حيث أرصدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 2.60 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 1.15 ألف مستفيد مقارنة بنهاية الربع الثانى لعام 2024 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 706.84 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 0.54 ألف مستفيد.

واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي نسبة 12.57%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 7.96%.

النشاط الزراعي:

جاء النشاط الزراعي في المركز الرابع في نهاية الربع الثانى من عام 2025 من حيث أرصدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 674.16 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 0.85 ألف مستفيد مقارنة بنهاية الربع

الثانى لعام 2024 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 471.89 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو0.70 ألف مستفيد.

واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي نسبة 3.26%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 5.87%.

عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

بلغ عدد المؤسسات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر كشركات وجمعيات ومؤسسات أهلية –دون أخذ الفروع في الإعتبار–عدد (1037) في نهاية الربع الثانى من عام 2025.

جدول (7–3) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في نهاية الربع الثانى من عام 2025

الفئة	عدد الجهات القائمة	عدد الفروع القائمة	عدد المنافذ القائمة
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ)	23	960	983
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب)	34	197	231
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج)	957	79	1,036
شركات تمويل المشروعات متناهية الصغر	23	2,583	2,606
الإجمالي	1,037	3,819	4,856

جدول (7–4) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في نهاية الربع الثانى من عام 2025

البيـــان	عدد الجهات القائمة	عدد الفروع القائمة	إجمال عدد المنافذ
شركات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة	9	87	96
الجمعيات والمؤسسات الأهلية	1	14	15
الإجمالي	10	101	111

ثامنًا: سجل الضمانات المنقولة

نهاية الربع الثاني من عام 2025 مقارنة بنهاية الربع الثاني من عام 2024

1) تطور سجل الضمانات المنقولة:

بيان بتطور الضمانات المنقولة في نهاية يونيو 2025:

البيـــــــان	في نهاية يونيو 2025	في نهاية يونيو 2024	معدل التغير%
إجمالي عدد الإشهارات (بالألف)	223	180.0	%23.9
إجمالي قيمة الإشهارات (مليار جنيه)	3,665	2,713.0	%35

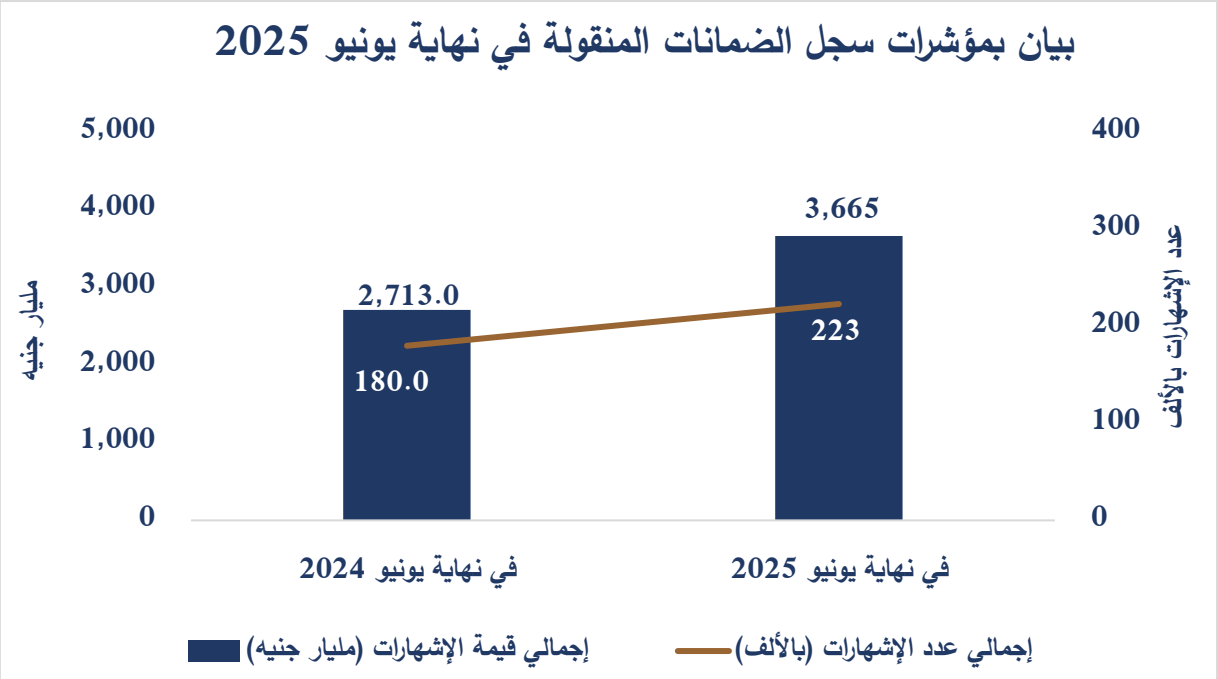

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين:

بلغت قيمة الاشهارات على الأصول المنقولة 3.7 تريليون جنيه وقد بلغ عددها 223 ألف إشهار في نهاية يونيو 2025، بينما بلغت قيمة الاشهارات على الأصول المنقولة 2.7 تريليون جنيه وقد بلغ عددها 180 ألف إشهار خلال الفترة المقابلة بمعدل زيادة بلغ 35% لقيمة الاشهارات.

2) تصنيف الضمانات المنقولة وفقاً لأنواع الضمانات في نهاية شهر يونيو 2025

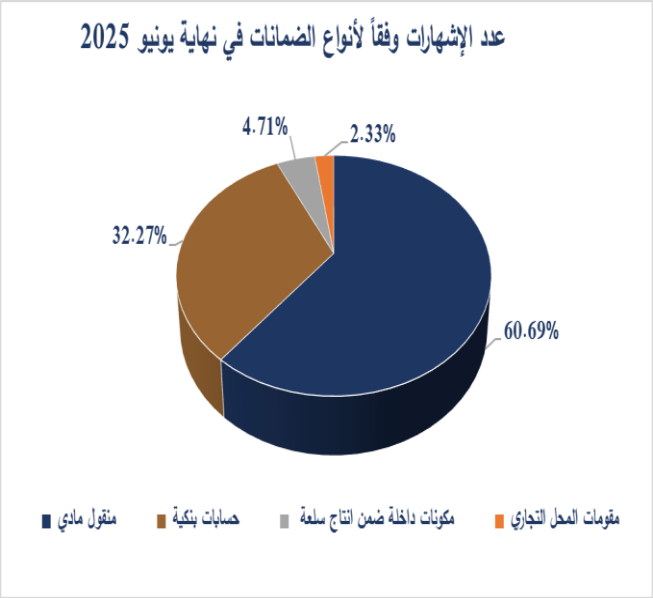

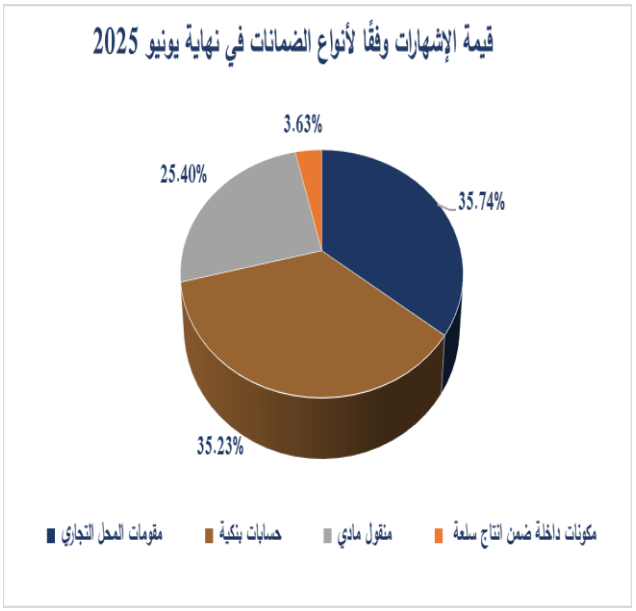

3) تصنيف الضمانات المنقولة وفقاً لأنواع الجهات في نهاية شهر يونيو 2025

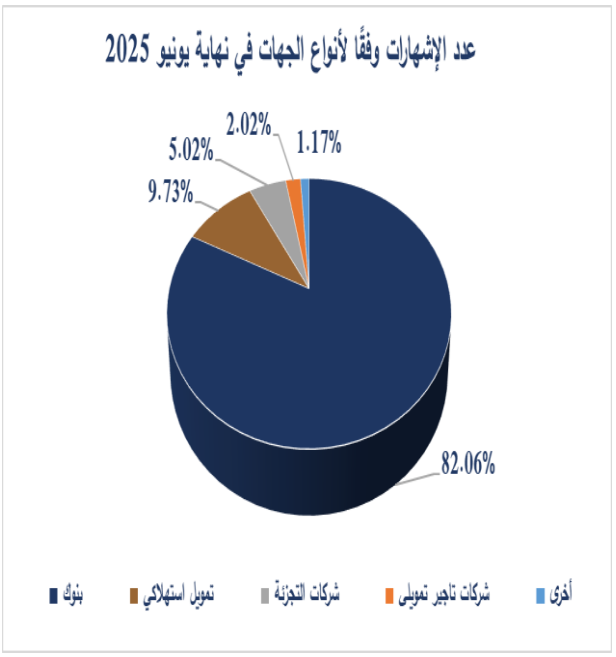

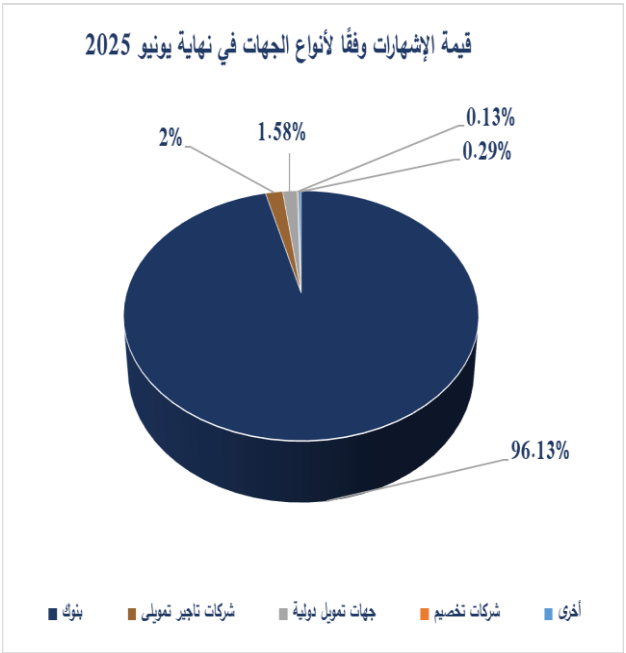

تاسعًا: أخبار الهيئة

أهم البيانات الصحفية الصادرة عن الهيئة خلال الربع الثاني من 2025:

- **الرقابة المالية تلزم شركات التأمين بتسجيل بيانتها اللحظية والتاريخية على منصة الربط الالكتروني.**

- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم 58 لسنة 2025 بشأن الإجراءات التنفيذية لتسجيل البيانات على منصة الربط الإلكتروني بين الهيئة وشركات التأمين، حيث ألزم القرار الشركات بتسجيل كافة البيانات على منصة الربط الإلكتروني بشكل لحظي ويجوز للشركات في موعد أقصاه 2025/6/30 تسجيل البيانات على المنصة خلال خمسة أيام على الأكثر من تاريخ اتخاذ الإجراء لدى الشركة.

- **الرقابة المالية توافق على إصدارين لصكوك متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بقيمة 5.8 مليار جنيه.**

- أصدرت الهيئة العامة للرقابة الموافقة على إصدارين لصكوك متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، بقيمة 5.8 مليار جنيه، وتتوزع الصكوك محل الموافقة كالآتي، أحدهما صكوك مضاربة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهو الإصدار الأول لشركة بكرة للتصكيك (رواسي للتصكيك سابقاً) بقيمة إجمالية 3 مليار جنيه مصري، والآخر صكوك مشاركة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وهو الإصدار الأول لشركة الأهلي للتصكيك، وسيتم طرح هذه الصكوك من خلال طرح خاص للمؤسسات المالية والأشخاص من ذوي الملاءة المالية.

- **الرقابة المالية تؤكد أنها تنظم الاستثمار في وثائق صناديق الاستثمار في المعادن النفيسة ومنها الذهب وليس بيع وشراء الذهب مباشرة.**

- في ضوء المادة رقم 35 من قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992، نظمت الهيئة العامة للرقابة المالية تعامل مديري الاستثمار مع شركات تجارة المعادن المسموح لها بالتعامل معهم، وهو تنظيم خاص لتعامل مديري الاستثمار المرخصين من الهيئة من خلال طرح وثائق صناديق استثمار في المعادن مثل الذهب وليس ترخيصاً بالتعامل في المعادن النفيسة بصفة عامة.

- **الرقابة المالية تقرر مد مدة تقديم القوائم المالية (المنتهية في مارس) حتى نهاية مايو الجاري.**

- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة الدكتور محمد فريد القرار رقم 101 لسنة 2025 بشأن مد مدة تقديم القوائم المالية الدورية للشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية بالبورصة المصرية والجهات

الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة. وقد جاء ذلك في إطار الحرص المستمر من قبل الهيئة على توفير بيئة عمل مواتية تمكن الشركات من النمو والتطور عبر إصدار قرارات تواكب كافة المتغيرات تيسيراً على الشركات المقيد لها أوراق مالية بجداول البورصة والمؤسسات المالية غير المصرفية.

- **الرقابة المالية تصدر 11 موافقة لقيد متعاملين جدد في الأوراق والأدوات المالية الحكومية بالسوق الثانوي.**

- قررت لجنة تأسيس وترخيص الشركات الخاضعة لإشراف الهيئة العامة للرقابة المالية وفروعها، الموافقة لـ 11 جهة موزعين على 10 بنوك وشركة تداول أوراق مالية على توفيق أوضاعها، للقيد في سجل الهيئة للتعامل في الأوراق والأدوات المالية الحكومية بالسوق الثانوي.

- **الرقابة المالية تصدر شروط الترخيص المؤقت لشركات التأمين الطبي المتخصصة وإدارة برامج الرعاية الصحية (القائمة).**

- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور محمد فريد، القرار رقم (90) لسنة 2025، بشأن شروط وإجراءات الحصول على الترخيص المؤقت لشركات التأمين الطبي المتخصصة وشركات إدارة برامج الرعاية الصحية وذلك لمزاولة النشاط بشكل مؤقت لحين توفيق أوضاعها وفقًا لأحكام قانون التأمين الموحد رقم (155) لسنة 2024.

- **الرقابة المالية تقرر مد مهلة توفيق أوضاع كافة الشركات والجهات العاملة بالتأمين مع أحكام قانون التأمين الموحد لمدة عام.**

- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور محمد فريد، القرار رقم 102 لسنة 2025، بشأن مد المهلة الزمنية المقررة لتوفيق أوضاع المخاطبين بأحكام قانون التأمين الموحد وهم كافة الشركات والجهات العاملة بقطاع التأمين، تنفيذاً للقانون رقم (155) لسنة 2024.

- **الرقابة المالية تضاعف نسبة الأموال المخصصة لشركات التأمين بغرض استثمارها في وثائق صناديق السلع والمعادن إلى 10%.**

- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور محمد فريد، القرار رقم 123 لسنة 2025، بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 2 لسنة 2025 بشأن قواعد وضوابط ونسب استثمار أموال شركات التأمين وإعادة التأمين، فيما يتعلق بالحدود القصوى التي يجوز لشركات التأمين أن تستثمر أموالها المخصصة

في وثائق صناديق استثمار السلع والمعادن أو أية شهادات أو أدوات مالية مضمونة بالمعادن متداولة بالبورصات المصرية.

- **الرقابة المالية تصدر القواعد والمعايير المهنية لقيد ومزاولة نشاط الوساطة في التأمين أو إعادة التأمين.**

- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور محمد فريد، القرار رقم 69 لسنة 2025 بشأن القواعد والمعايير المهنية لقيد ومزاولة نشاط الوساطة في التأمين أو الوساطة في إعادة التأمين، وذلك في إطار جهود الهيئة لتعزيز كفاءة سوق التأمين، وضمان مهنية وجودة الوسطاء بما يدعم حماية حقوق المتعاملين في القطاع.

- **الرقابة المالية تصدر ضوابط الترخيص بإنشاء المواقع الإلكترونية للشركات والجهات العاملة بقطاع التأمين.**

- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور محمد فريد، القرار رقم (62) لسنة 2025، بشأن ضوابط الترخيص بإنشاء المواقع الإلكترونية للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين العاملين بقطاع التأمين، وذلك تنفيذاً لقانون التأمين الموحد الصادر بالقانون رقم 155 لسنة 2024.

- **الرقابة المالية تحدد الشروط والمعايير المطلوب توافرها بأعضاء مجالس إدارة شركات التأمين أو إعادة التأمين والإدارات التنفيذية لها.**

- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور محمد فريد، القرار رقم (89) لسنة 2025، بشأن الشروط والمعايير الواجب توافرها في أعضاء مجالس إدارة شركات التأمين أو إعادة التأمين، وكذلك القائمين على الإدارة التنفيذية المسئولين عن الأعمال والوظائف الفنية داخل تلك الشركات.

- **الرقابة المالية تصدر قرار بمد فترات تقديم القوائم المالية الدورية للشركات والجهات العاملة بالتأمين.**

- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة الدكتور محمد فريد، القرار رقم 126 لسنة 2025 بشأن مد فترة تقديم القوائم المالية الدورية للشركات التي تزاول نشاط التأمين ومجمعات التأمين، في إطار سعي الهيئة للتيسير على الشركات العاملة في قطاع التأمين، وإتاحة الفرصة والمجال أمام الشركات لإعداد القوائم المالية؛ امتثالاً للقواعد والضوابط التي أصدرتها بموجب قانون التأمين الموحد.

- **الرقابة المالية تصدر شروط الترخيص المؤقت لشركات التأمين الطبي المتخصصة وإدارة برامج الرعاية الصحية (القائمة).**

- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور محمد فريد، القرار رقم (90) لسنة 2025، بشأن شروط وإجراءات الحصول على الترخيص المؤقت لشركات التأمين الطبي المتخصصة وشركات إدارة برامج الرعاية الصحية وذلك لمزاولة النشاط بشكل مؤقت لحين توفيق أوضاعها وفقًا لأحكام قانون التأمين الموحد رقم (155) لسنة 2024.

- **الرقابة المالية تعتمد النظام الأساسي لاتحاد شركات التأمين المصرية.**

- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور محمد فريد، القرار رقم 127 لسنة 2025، باعتماد النظام الأساسي لاتحاد شركات التأمين المصرية، إنفاذًا لأحكام قانون التأمين الموحد رقم 155 لسنة 2024.

- **الرقابة المالية تصدر 7 موافقات لقيد متعاملين جدد في الأوراق والأدوات المالية الحكومية بالسوق الثانوي.**

- قررت لجنة تأسيس وترخيص الشركات الخاضعة لإشراف الهيئة العامة للرقابة المالية وفروعها، الموافقة لـ 7 جهات موزعين على 5 بنوك وشركتي تداول أوراق مالية على توفيق أوضاعها، للقيد في سجل الهيئة للتعامل في الأوراق والأدوات المالية الحكومية بالسوق الثانوي. وتضمنت القائمة بنك المؤسسة العربية المصرفية وبنك أبو ظبي الأول –مصر، وبنك مصر، وبنك ستاندرد تشارترد –مصر، وبنك بيت التمويل الكويتي – مصر، وشركة العربي الأفريقي الدولي لتداول الأوراق المالية والسندات، وشركة أسطول لتداول الأوراق المالية والوساطة في السندات.

- **الرقابة المالية ترفع الحد الأقصى للتمويل النقدي المُسبق لأغراض استهلاكية إلى 50 ألف جنيه للعميل.**

- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور محمد فريد، القرار رقم 138 لسنة 2025 بتعديل القرار رقم 81 لسنة 2023، برفع الحد الأقصى لمبلغ التمويل النقدي المُسبق لأغراض استهلاكية الممنوح للعميل الواحد لكافة العمليات المُمولة إلى 50 ألف جنيه من 10 آلاف جنيه، وذلك في إطار الحرص من جانب الهيئة على توفير خيارات تمويلية متنوعة للعملاء تلبي احتياجاتهم الاستهلاكية، بما يدعم رؤية الهيئة لتعزيز مستويات الشمول المالي والتمويلي.

إيضاح

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أهم المؤشرات عن نشاط سوق رأس المال، والتأمين، والتمويل العقارى، والتأجير التمويلى، والتخصيم والتمويل الإستهلاكي، والتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وسجل الضمانات المنقولة؛ بالإضافة إلى أهم أخبار الهيئة.

البيانات الواردة بهذا التقرير يتم إعدادها فى تاريخ إصداره، وجدير بالذكر أن هذه البيانات قد تكون عرضة للتعديل أو التغيير من وقت لآخر وفقاً لما يرد من الجهات ذات العلاقة، حيث يتم إجراء بعض التسويات والتعديلات والإلغاءات خلال الفترة المعروضة مما قد يؤدى إلى تغير بعض الأرقام وفقا لتاريخ الإصدار.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

Building Bridges not Walls
نبنى الجسور لا الحواجز

الهيئة العامة للرقابة المالية

(رئاسة الهيئة)

القرية الذكية

مبني رقم B137 بالحي المالي الكيلو 28

طريق مصر اسكندرية الصحراوي – الجيزة

تليفون: 35345350 فاكس: 35370037

بريد إلكترونى: research@fra.gov.eg الموقع الإلكترونى: www.fra.gov.eg